

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد ومالية دولية

بعنوان :

إشكالية المديونية الخارجية للجزائر

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة :

- بوطيبة فيصل

عبيد حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

-الأستاذ مهدي عمررئيسا.

-الأستاذ فيلاي عبد الرحمان..... ممتحن.

الأستاذ بوطيبة فيصل مشرفا .

السنة الجامعية: 1438 - 1439هـ/2016-2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية

إلى كل عائلتي



الشكر

أتقدم بخالص شكري و عرفاني و امتناني إلى الأستاذ
والدكتور فيصل بوطيبة الذي قبل الإشراف على هذا العمل
وعلى توجيهاته القيمة كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب
أو من بعيد .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية المديونية الخارجية للجزائر في ظل تراجع أسعار النفط. من أجل ذلك تم اعتماد منهج دراسة حالة لتحليل مؤشرات المديونية الخارجية خلال السنوات الأخيرة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين المديونية الخارجية للجزائر وأسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، أسعار النفط، الجزائر.

Abstract

This study aims to investigate the dilemma of external indebtedness of Algeria aftermath the decrease of oil prices. To do so, we used case study methodology in order to analyze the indicators of the external indebtedness during the last years. The study shows that there is a strong negative relationship between external indebtedness and oil prices in Algeria.

Key words: external indebtedness, oil prices, Algeria.

الصفحة	فهرس المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة
6	الفصل الأول: الإطار النظري لمشكلة المديونية الخارجية
6	التمهيد
7	المبحث الأول: عموميات عن المديونية الخارجية
7	المطلب الأول: مفاهيم أساسية
9	المطلب الثاني : أنواع الدين الخارجي
12	المطلب الثالث : مؤشرات المديونية الخارجية
15	المطلب الرابع : تطور المديونية الخارجية
19	المبحث الثاني : أسباب المديونية الخارجية
19	المطلب الأول : أسباب داخلية
25	المطلب الثاني : أسباب خارجية
33	المبحث الثاني : آثار المديونية الخارجية
33	المطلب الأول : آثار اقتصادية
37	المطلب الثاني : آثار اجتماعية
	الفصل الثاني :تسيير أزمة المديونية الخارجية
41	تمهيد
42	المبحث الأول : إعادة الجدولة
42	المطلب الأول : تعريف إعادة الجدولة

43	المطلب الثاني : مبادئ ومراحل إعادة الجدولة
47	المطلب الثالث : نادي باريس
54	المطلب الرابع : نادي لندن
	المبحث الثاني : الحلول المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي
56	المطلب الأول : سياسات التثبيت الاقتصادي
59	المطلب الثاني : التعديل الهيكلي
61	المبحث الثاني : تقنيات تخفيض الديون
61	المطلب الأول : مبادلة الدين بالأسهم
64	المطلب الثاني : مبادلة الدين ببعض عناصر التنمية
66	المطلب الثالث : مبادلة الدين بدين آخر
	الفصل الثالث :دراسة حالة المديونية الخارجية للجزائر 2008-2015
	تمهيد
70	المبحث الأول : المديونية الخارجية خلال فترة 1980م-2006م.
70	المطلب الأول :المديونية الخارجية 1980م-1990م.
74	المطلب الثاني : المديونية الخارجية 1990م-2006م.
77	المبحث الثاني :تطور المديونية الخارجية للجزائر 2008م-2015م.
77	المطلب الأول :مخزون الدين الخارجي
79	المطلب الثاني :هيكل الدين الخارجي حسب مصدر القرض
81	المطلب الثالث :هيكل الدين الخارجي حسب مصدر العملات
82	المطلب الرابع :خدمة الدين الخارجي
83	المطلب الخامس :مؤشرات المديونية الخارجية
90	الخاتمة
93	قائمة المراجع
99	قائمة الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
15	الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	1
17	مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من صادرات من السلع والخدمات)	2
22	نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي الديون(%)	3

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
53	سير المفاوضات في نادي باريس	1
58	سياسات التثبيت الاقتصادي	2
60	سياسات التعديل الهيكلي	3
63	مبادلة الدين بالأسهم (swaps equity –debt)	4
65	مبادلة الدين بالتنمية (Debt for development)	5
71	تطور خدمات الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات	6
72	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلا فترة الثمانينات	7
77	تطور مخزون الدين الخارجي	8
79	هيكل الدين الخارجي حسب مصدر القروض	9
81	هيكل الدين الخارجي حسب العملة	10
82	خدمة الدين الخارجي	11
83	مؤشرات المديونية الخارجية	12

مقدمه

ظهرت أزمة المديونية الخارجية مع مطلع الثمانينات القرن الماضي كانت بدايتها من أمريكا اللاتينية تحديدا من المكسيك في أوت 1982 ، حيث أعلنت عجزها المطلق على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ثم تطورت إلى الدول النامية نتيجة لسياسات التمويل الخاطئة ومع بروز التطورات الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير على موازين مدفوعاتها بشكل مباشر مما تطلب من هذه الدول الاقتراض لتقليص هذا العجز .

تعتبر الجزائر من الدول التي عانت من أزمة المديونية الخارجية ، باعتبار الطابع الريعي لاقتصادها الوطني فعند انهيار سعر النفط في 1986 لجأت إلى صندوق النقد الدولي نظرا للوضع جد خانقة و انهيار مداخيلها من العملة الصعبة .

بداية من سنة 2000 سجلت تحسن ملحوظ في أسعار البترول و انخفاض تدريجي لأعباء الديون الخارجية و يجدر بالذكر أن سنة 2006 سجلت انخفاضا قويا للدين الخارجي والذي تم قبيل الأزمة المالية العالمية .

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية : إن المديونية الخارجية رغم تراجعها في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال ترتبط بالمحروقات ارتباطا عضويا . على ضوء ما سبق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية :

- تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل عكسي على حجم المديونية الخارجية للجزائر ، بحيث كلما انخفضت أسعار النفط كلما ارتفع معها حجم الديون الخارجية و العكس صحيح .

تتمثل مبررات و دوافع اختيار الموضوع في :

- تتبع مسار تطور المديونية الخارجية للجزائر .

- معرفة مدى ارتباط سعر النفط بالاقتصاد الجزائري .

تكمّن أهداف الدراسة في :

- محاولة التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاقتراض الخارجي .

- إبراز بعض الحلول لعلاج الأزمة.

- معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمة .

تتلخص أهمية الموضوع في :

- المعرفة الدقيقة لمراحل تطور الدين الخارجي للجزائر.

- الوصول إلى صورة دقيقة تصف الارتباط بين المديونية الخارجية و أسعار البترول.

حدود الدراسة ، الحدود الزمنية تمثلت في تحليل تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (2008-2015)

فيما يخص **مناهج البحث** فبالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على ثلاثة مناهج معتمدة في حقل الدراسات الاقتصادية و هي المنهج و الوصفي لاستعراض الجانب النظري للبحث و المنهج التحليلي الذي من خلال تم تحليل مؤشرات المديونية الخارجية و أخيرا منهج دراسة حالة للجزائر .

صعوبات الدراسة :

- اختلاف في الأرقام التي يصدرها بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء

دراسات سابقة :

- **نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية**

الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006) إعداد الطالبة عزازي فريدة أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر تهدف هذه الدراسة

البحث في العلاقة بين المديونية الخارجية و ميزان المدفوعات، في الأجلين القصير

والطويل للجزائر خلال الفترة (1970-2006) وتم استخدام منهجية التكامل المشترك

الذي يقتصر على متغيرين فقط ل (انجل غارنجر)، والتكامل المشترك متعدد المتغيرات

لجوهانسن جيسلس وكذلك نموذج تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي

للدیون الإجمالية وخدمات الديون على ميزان المدفوعات في الأجلين الطويل والقصير،

هذه النتيجة موافقة لنظرية الديون المفرطة وهي متوافقة مع كثير من الدراسات في أغلب الدول النامية.

- **هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)**،
راضي محمد العضائيلة، حسن عبدالرحمن العمرو، حذيفة سميح القراله، دراسات العلوم
الإدارية المجلد 42، العدد 2، 2015 تهدف هذه الدراسة إلى دراسة هيكل الدين العام
في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2012)
تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون،
واختبار نموذج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة كانت كما يلي القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو
الاقتصادي، إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار
في المشروعات الإنتاجية، للحد من أعباء خدمة الدين.

- **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك
والسببية، نيفين فرج إبراهيم إبراهيم، بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، 2015**
تهدف هذه الدراسة لتحديد مقدار العجز الكلي، وعرض تطور حجم الدين الخارجي
لمصر، وقياس أثر عجز الموازنة العامة في مصر في (1981/1982 - 2012/2013)
تعتمد الدراسة على المنهج التحليل، والمنهج الإحصائي التكامل المشترك و السببية.
توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر، هناك
علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، العجز في الموازنة له
علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث: المبحث
الأول عموميات عن المديونية الخارجية و المفاهيم الأساسية المرتبطة بها . المبحث الثاني
يحتوي الأسباب التي أدت إلى اللجوء للاقتراض من الخارج .المبحث الثالث تضمن الآثار
التي تنجر عن هذه المشكلة .

الفصل الثاني ارتكز على الحلول لمواجهة هذه الأزمة و تضمن ثلاثة مباحث ؛ المبحث الأول خيار إعادة الجدولة و المراحل التي تمر بها الدولة المدينة في نادي لندن أو نادي باريس المبحث الثاني يحتوي على حلول المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي و هي سياسات التثبيت الاقتصادي و سياسات التعديل الهيكلي التي يسهر على تطبيقها البنك الدولي .المبحث الثالث تقنيات تخفيض الديون

الفصل الثالث، تضمن المبحث الأول المديونية الخارجية خلال فترة 1980-2006، أما المبحث الثاني فتناول المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2008-2015.

الفصل الأول :

الإطار النظري لمشكلة

المديونية الخارجية

تمهيد :

لجأت الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج لأسباب عديدة أدت بها في النهاية إلى الوقوع في أزمة المديونية الخارجية (external debt crisis) بعد أن كان الهدف من الاقتراض هو تنمية الاقتصاد الوطني نتيجة لعدم قدرة المدخرات المحلية على تلبية الاحتياجات التنموية .

فالعديد من الدول وجدت نفسها أمام صعوبة في الموافقة بين الاستثمار في دفع مبالغ خدمة هذه الديون و بين الاستثمار في تمويل الواردات التي تتطلبها عملية الاستهلاك والإنتاج و الاستثمار ، وهذا ما تطلب الحصول على قروض أخرى ما أدى إلى تطور حجم الديون الخارجية .

تضمن الفصل الأول:

المبحث الأول : عموميات حول المديونية الخارجية .

المبحث الثاني : أسباب المديونية الخارجية .

المبحث الثالث : آثار المديونية الخارجية .

المبحث الأول: عموميات حول المديونية الخارجية

المطلب الأول: مفاهيم أساسية

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية على صعيد الاقتصاد الدولي في بداية ثمانينيات القرن الماضي مع انفجار أزمة المكسيك في أوت 1982 وأصبحت كأحد أبرز المشاكل التي تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية للدول، حيث أولى الكثير من الاقتصاديين بالغ الاهتمام لموضوعها من حيث الدراسة والتحليل ولكن بالرغم من ذلك لا يكاد هناك إجماع (consensus) حول مسألة تعريف المديونية الخارجية ولذلك يمكن القول أنها "عملية أو حالة، أي ليست نتاج اللحظة ولكنها ناجمة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي إلى الحالة التي عليها الآن من عدم القدرة على السداد للالتزامات أو الحصول على الالتزامات الجديدة و العودة إلى التوازن المالي والنقدي والتشغيل. " (بوطيبة، 2004 ، ص 02).

يعرفها حماد (2008، ص 03) أنها " اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض. "

"وعلى أساس ذلك يلزم غالباً مصطلح المديونية الخارجية (external indebtedness)

مصطلح الأزمة (sisirc)" خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية لأنها لا تستطيع أن

تتكيف مع الوضع لهشاشة اقتصادياتها وضعف بناها الإنتاجية، والذي يعتبر امتداد لتراكمات ديونها الخارجية .

بالنسبة للدول المتقدمة، فالأجدر استعمال مصطلح " الدين الخارجي " (external debt)، لأن حجم المبالغ التي في ذمتها لا تشكل خطراً حقيقياً على اقتصادياتها باعتبار توفرها على مصادر مالية هائلة ومتنوعة تضمن لها تسديد ديونها دون أدنى مشكلة .

هذا وللمديونية الخارجية صفة " مخزون " (kcots) وصفة "تدفق" (flux) فمن جهة هي مخزون من الالتزامات لاستحقاقات متعددة قامت بها الدولة في الماضي، ومن جهة أخرى فالمديونية تدفق حيث ينجر عنها خدمة الدين (الأقساط + الفوائد).
(gannage,1994, p07)

وتجدر الإشارة إلى أنه في حقل الأدبيات الاقتصادية لا يكاد يوجد تمييز بين مفهوم المديونية ومفهوم الدين، فإذا كانت المديونية حسب التعريفين السابقين عملية واتفق فإن الدين الخارجي هو مبلغ محدد (specific amount) حيث يعرف على أنه :

يعرف رمزي (1985، ص ص 24 - 28) : " الدين الخارجي على أنه تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير سلع وخدمات إليها، ويكون الدفع أما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية، أو عن طريق الهيئات المستقلة و الأفراد و المؤسسات الخاصة، طالما أن الحكومات الوطنية و الهيئات الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد و المؤسسات الخاصة . "

" يعرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وبعض المؤسسات الأخرى الدين الخارجي الإجمالي، في تاريخ معين يعادل مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع فوائد أو بدونها أو دفع فائدة مع سداد المبلغ أو بدونه. " (مسعداوي، 2014، ص 29).

المطلب الثاني : أنواع الدين الخارجي

إن إدراك جانب من أبعاد أزمة المديونية الخارجية لدولة ما يقتضي معرفة هيكل ديونها المكون لها، بمعنى معرفة أنواع هذه الديون وهناك عدة تقسيمات للدين الخارجي وتصنف حسب عدة معايير :

1/ حسب الفترة الزمنية: وتنقسم إلى " ديون قصيرة الأجل، ديون متوسطة الأجل وديون طويلة الأجل. " (ختار، 2014، ص ص 06 - 07).

1 1 ديون قصيرة الأجل:

هي القروض التي يتم عقدها لمدة لا تزيد عادة عن سنتين و يطلق عليها تسميات القروض السائرة و الطاغية.

1 2 ديون متوسطة الأجل:

هي قروض التي تتوسط القروض الطويلة و القصيرة الأجل و الغرض منها هو سد عجز لم تستطع الإيرادات العادية تغطيته.

1 3 ديون طويلة الأجل :

هي التي تعقد لأجل تمتد حتى تصل خمسين سنة و تعرف بالقروض المثبة و غالبا ما يكون استعمال هذه القروض لتمويل مشروعات استثمارية ضخمة أو مواجهة بعض الأزمات التي تتعرض لها الدول مثل الحروب و الكوارث و يتم تحديد و إدراج المبالغ اللازمة لخدمة و استهلاك هذه القروض ضمن الميزانية العامة .

2/ حسب الجهة المانحة للقرض: وهي " ديون رسمية وديون خاصة." (عبد الشفيق ، 2002، ص49)

2-1 الديون الرسمية :

هي الديون التي قدمتها الحكومات و المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية للدول الراغبة و المحتاجة لها و يتميز هذا النوع من القروض بأنها ميسرة و يتجسد في العناصر التالية :

-مدة سداد القرض : حيث تتراوح ما بين عشرة ، أربعين أو خمسين سنة .

-سعر الفائدة : الذي يكون منخفض نسبياً يتراوح بين 1% و 5% .

-فترة سماح : التي تستغرق ثلاث إلى خمس سنوات في الغالب .

" إذا كان هذا الصنف من الديون يتمتع بإيجابيات عدة ، فإنه لا يخلو من سلبيات إذ

إن هذه الديون غالبا ما تكون مقيدة، بمعنى أنها تستخدم لتمويل مشاريع محددة . " (الشبيب،

2001، ص23)

تنقسم الديون الرسمية إلى ديون رسمية ثنائية بين الحكومات وديون متعددة الأطراف، تعرف هذه الأخيرة بأنها القروض التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، البنوك الإقليمية، وكالات الأمم المتحدة) تختلف شروط الاقتراض من منظمة إلى أخرى وذلك حسب الغرض من القرض ونوع المنظمة التي تمنحه.

" تمثل مجموعة البنك العالمي المركز الرئيسي من ضمن هذه المنظمات ويتسم عملها كأه مشروع استثماري يهدف إلى تعظيم أرباحه الذي يعني ضمناً إبقاء الدول المستضعفة اقتصادياً تحت رحمة الدول المتقدمة التي تدير البنك العالمي. " (رمزي، 1978، ص 290)

2-2 الديون الخاصة:

تعرف أيضاً بالديون التجارية عرفها العقلا (1999، ص 16) هي " ديون مقدمة من قبل المصارف التجارية، وتعتبر الشروط التي تضعها هذه المصارف على القروض المقدمة من قبلها شروطاً قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية. "

تتمثل هذه الشروط في انخفاض كل من مدة القرض وفترة السماح وارتفاع سعر الفائدة الذي يرتبط أساساً بأسعار الفائدة في لندن (LIBOR)¹ (وهي أسعار فائدة خاضعة للتقلب باستمرار طبقاً لظروف عرض وطلب القروض).

¹ هو معدل الفائدة مشترك بين البنوك معروض في سوق لندن لإيداع العملات

Libor :london Interbank offered role.

3/ حسب قابليتها للجدولة : " هي ديون لا تقبل الجدولة وديون تقبل الجدولة . " (بن عبيد ، 2016 ، صص 58- 59) .

3-1 ديون لا تقبل الجدولة :

هي ديون مستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مثل هذا النوع من القروض يجب على الدول المعنية الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية .

3-2 ديون تقبل الجدولة : تقسم إلى ديون تجارية وديون رسمية أو حكومية .

3-2-1 ديون تجارية :

يتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف التجارية الدائنة والدول المعنية وتتم عملية الجدولة في نادي باريس .

3-2-2 ديون رسمية أو حكومية : يتم إعادة جدولتها في نادي لندن.

المطلب الثالث : مؤشرات المديونية الخارجية

تحلل مستويات المديونية الخارجية ومدفوعات خدمة الدين باستخدام مجموعة من نسب يمكن التعرف من خلال هذه المؤشرات على مدى الضغط الذي تسببه الديون الخارجية على اقتصاديات الدول المدينة ، وبالتالي معرفة مدى قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية (credit worthiness).

يمكن تمييز أربعة مؤشرات أساسية على النحو التالي :

1 معدل خدمة الدين نسبة إلى الصادرات :

هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) إلى

إجمالي حصيللة صادرات الدول المدينة من سلع وخدمات، و دلالة هذا المؤشر تعني كلما

ارتفع هذا المعدل دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية (indebtedness burden)،

معنى ذلك هو أن تلك المدفوعات تمتص جانباً مهماً من حصيللة النقد الأجنبي الذي

يتمخض عن صادرات البلدان و قد يكون المتبقي من هذه الحصيللة بعد الوفاء من هذه

المدفوعات قليلاً و ربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية (الاستهلاكية والاستثمارية)

مما يضع الاقتصاد المدين في موقف صعب .

لما كانت حصيللة الصادرات المصدر الرئيسي لهذه العملات فإن الدائنين يهتمون

بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشراً يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه

الخارجية ، كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدينين يعد مؤشراً مهماً لمدى الضغط

أعباء الديون على حصيللة صادرات البلد و تحديد مدى قدرته على الاستيراد . (ختار ،

2014 ، ص 37) .

تقاس هذه النسبة كالتالي :

" (مجموع الفوائد المستحقة + مجموع الأقساط السنوية) / (عائدات الصادرات السنوية) x 100 "

(بن عبيد ، 2016 ، ص 82)

2 نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي :

"دلالة هذا المؤشر هو أنه يشير إلى نسبة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج

القومي الإجمالي مقابل ما قدموه من قروض إلى الدول ، و من المهم عند حساب هذه

النسبة ليس معرفة حجمها فحسب و إنما تطورها الزمني الذي يعكس مدى العبء الذي

يشكله على الاقتصاد ككل و يتجلى مستوى الخطورة لحجم المديونية عندما يتعدى معدل نمو هذه النسبة معدل نمو الناتج القومي الإجمالي .

هذا الاقتطاع المتزايد من الناتج القومي الإجمالي لحساب خدمة الديون الخارجية يؤدي إلى الارتفاع في حصة الأجانب الدائنين من الناتج القومي الإجمالي . " (بن طاهر، 2008، ص240).

3 - نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات :

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية نسبة إلى إجمالي صادرات البلد من السلع و الخدمات، باعتبار أن حصة صادرات البلد هي المصدر الرئيسي عبر المدى المتوسط و الطويل لدفع هذه الديون ، و قد ثبت من التجارب التاريخية أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية فان حجم الديون يجب ألا يتجاوز نصف حصة صادرات البلد . (الغزالي والعباس ، 2004 ، ص 15)

4 - نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية :

يحاول عدد من الخبراء و الاقتصاديين معرفة مدى عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها إلى حجم الاحتياط الدولية (international reserves) للبلد المدين، أي نسبتها إلى جميع ما يملكه من ذهب و عملات أجنبية. (عزازي ، 2013، ص 73)

المطلب الرابع : تطور المديونية الخارجية

إن أزمة المديونية أصبحت تأثر بشكل خطير على الدول النامية، خصوص بعد فتور الأوضاع الاقتصادية سنة 1981 وارتفاع معدلات الفائدة مما أدى إلى انفجار أزمة المديونية في أوت 1982 حيث أعلنت المكسيك عن عدم القدرة على الدفع ثم تبعتها دول مدينة أخرى .

الجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2005 :

الجدول رقم(01) الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
						إجمالي الديون (مليار دولار أمريكي)
3.012.3	2.918.8	2.674.6	2.450.7	2.380.6	2.336.9	الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى
289.4	311.9	298.1	273.8	260.8	271.6	إفريقيا
604.7	561.6	459.9	366.9	316.8	308.8	وسط وشرق أوروبا
334.0	279.6	239.3	199.3	189.0	200.4	رابطة الدول المستقلة
808.3	769.9	713.7	686.0	676.1	686.1	الدول النامية الآسيوية
221.8	200.2	174.2	162.2	161.3	165.4	الشرق الأوسط
754.1	795.6	789.5	767.6	776.7	764.6	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، سبتمبر 2006.

وبعد انفجار هذه الأزمة لم تستطع 60 دولة من بين 100 دولة مدينة أن تفي بديونها

في مواعيدها، حيث نجد أنه قد بلغ حجم الديون الخارجية للدول النامية لكل من عامي

1970-1980 ب 658.2 و 166.7 مليار دولار أمريكي على التوالي، مقابل زيادة مماثلة في خدمة الديون حيث ارتفعت من 14.3 مليار دولار أمريكي عام 1975 إلى 99.5 مليون دولار أمريكي عام 1980.

كما ارتفعت مديونية الدول النامية بشكل كبير من 72.5 مليار دولار سنة 1970 إلى 2442.1 مليار دولار أمريكي سنة 2001 وتتكون هذه المديونية في غالبيتها من استحقاقات طويلة الأجل (82 % في سنة 2001) وتتوزع هذه الأخيرة إلى 73% في شكل دين عام ومضمون و 27% في شكل دين خاص غير مضمون بينما تشكل الديون قصيرة الأجل 15% والديون المستحقة لصندوق النقد الدولي 3% .

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 3.2% ليبلغ 3012 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2005 وقد جاء هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة ولدول الشرق الأوسط بنسبة 10.8% ولكل من دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية بنسبة 7,7% و 5,0% على التوالي بينما تراجع الدين العام الخارجي لدول إفريقيا بنسبة 7.2% ولدول نصف الكرة الغربي بنسبة 5.2%.

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 26.8% من الإجمالي، تليها دول نصف الكرة الغربي بنسبة 25.0% ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 20.1% أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة

فقد بلغت نسبة مديونيتها الإجمالي نحو 11.1% بينما بلغت تلك النسبة 9.6% للدول الإفريقية وحوالي 4.7% لدول الشرق و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى 2% خلال فترة ذاتها .

الجدول رقم (02): مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من صادرات من السلع والخدمات)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
15.3	15.5	19.5	21.0	23.4	24.2	الدول النامية واقصاديات الأسواق الناشئة الأخرى
10.9	11.8	13.4	13.7	17.4	17.1	إفريقيا
22.1	22.4	26.0	25.7	28.3	26.2	وسط وشرق أوروبا
27.3	24.4	28.2	26.4	24.2	37.6	رابطة الدول المستقلة
7.1	8.0	11.5	14.0	14.5	13.5	الدول النامية الآسيوية
4.9	5.3	6.0	5.9	9.3	7.3	الشرق الأوسط
35.0	33.7	42.8	44.6	49.7	52.7	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2006

بلغت مدفوعات المديونية للدول النامية سنة 2001 حوالي 253 مليار دولار أغلبها

ديون طويلة الأجل (88%) ، كما وصلت قيمة خدمة المديونية (خدمة أصل الدين

وفوائده) إلى 381.9 مليار دولار أمريكي سنة 2001 ، وهذا ما يثبت أن إجمالي ما

تحصل عليه الدول النامية من مدفوعات الديون يقل بكثير عن ما تدفعه للدائنين لخدمة

أصل الدين وفوائده، وهذا ما يجعل الدول النامية ملزمة بتحويل جزء من ناتجها القومي ومن حصيلتها من النقد الأجنبي للدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية.

التي تعتبر احد المقاييس الهامة لعبئ المديونية، فان نسبتها إلى حصيلة صادراتها من سلع والخدمات تراجعت بلغت سنة 2001 حوالي 253 مليار دولار أغلبها ديون طويلة الأجل (88%)؛ تراجعت بصورة طفيفة من 15.5 % في عام 2004 إلى 15.3 % في سنة 2005، مما يعكس جزئيا الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، بحيث بلغت 35.0 % سنة 2005 تلتها رابطة الدول المستقلة بنسبة 27.3% ثم وسط وشرق أوروبا بنسبة 22.1%، ثم إفريقيا بنسبة 10.9%، ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 7.1%، ودول الشرق الأوسط بنسبة بلغت 4.9% .

المبحث الثاني : أسباب أزمة المديونية الخارجية

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

ترجع مسؤولية تفاقم المديونية الخارجية إلى جملة من العوامل الداخلية والتي تعبر

عن مسؤولية الدول المدينة ومن أهمها :

1 - العجز في ميزان المدفوعات :

"من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر

في الحساب التجاري لميزان المدفوعات، وعلى سبيل المثال فقد عانت الدول العربية

المتوسطة والمنخفضة الدخل عجز في الحساب الجاري و التجاري خلال الفترة 1975-

1986 حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية كان مواكباً للعجز في الحساب

الجاري لموازن المدفوعات. " (مجدي، 1998، ص 26)

غير أن الأمر يتطلب البحث عن مصدر للتمويل و إلى الحاجة لاتخاذ الإجراءات

اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء هذا العجز .

2 - العجز في الموازنة العامة :

"إن العجز المستمر في الموازنة العامة كنتيجة للاختلالات الهيكلية التي أدت إلى

توسع نقدي ومن ثم إلى ارتفاع الأسعار .

قد واجهت معظم بلدان العالم النامية عجزاً مالياً نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي مع

بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويرجع ذلك بالأساس إلى التوسع الكبير في النفقات

الحكومية من جهة وإلى ضعف الإيرادات بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى قد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية معظم بلدان النامية كما أدت السياسات النقدية التوسعية نتيجة للعجز في الميزانيات العامة إلى تفاقم معدلات التضخم في كثير من بلدان العالم النامية بشكل عام، ولهذا نجد أن العجز في الميزانية العامة والذي حدث نتيجة لاختلالات هيكلية داخلية قد أدى إلى زيادة الدين العام الداخلي (سياسة نقدية توسعية) لتمويل جانب من هذا العجز وإلى ارتفاع معدلات الدين الخارجي لتمويل الجزء الأخر، مما أدى في النهاية إلى تزايد نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى تزايد أعباء خدمة هذه الديون. " (عربية، 1999، ص 30)

3 - غياب السياسة السليمة للاقتراض الخارجي:

لم يكن لدى البلدان النامية بصفة عامة أي إستراتيجية واضحة حول حدود وطبيعة ومجالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، ولم تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأساسية المحددة لقدرة الاقتصاد القومي على الوفاء بأعباء ديونه الخارجية بحيث أفرطت كثيرا في الاقتراض الخارجي واعتبرته بديلا للادخار المحلي، بسبب وفرة المصادر الخارجية للاقتراض حيث كانت هناك تخمة في سيولة الدولية (من جراء تدوير Recycler) الفوائض النفطية إثر ارتفاع أسعار البترول¹ (بترول دولار)، ومن هنا لم تحرص هذه الجهات (وهذا خطأ كبير منها) على مراعاة قدرة المدين على السداد مستقبلا ولم تعط لحسن استخدام المدين للقروض أية اعتبارات، وكان ما يهم هذه الجهات

¹ وهو سبب خارجي مهد لسبب داخلي (غياب سياسة الاقتراض) أسهما معا في أزمة المديونية الخارجية.

هو الإقراض لتلك الدول وبأحجام كبيرة ، وبأسعار فائدة مرتفعة سعياً وراء أرباح "قوائد" خيالية تحققها من وراء هذا النشاط وبخاصة في ضوء أزمات تراكم رأس المال والركود الاقتصادي الذي خيم على الدول المتقدمة في تلك الفترة. (رمزي، 1987، ص 133)

4- هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج والفساد الإداري :

" قد كشفت أزمة تفاقم المديونية الخارجية لعدد لبأس به من الدول المدينة عن أن هذا التفاقم قد اقترن بوجود فساد إداري (corruption) ضخم في أجهزة الدولة حيث أنه من الناحية الفعلية، فإن كثيراً من الأموال التي كانت تقترض من الخارج، كانت تتسرب للخارج مباشرة مرة ثانية و أودعت في بعض البنوك الأجنبية الخارجية لحساب من استولوا عليها من أصحاب النفوذ في هذه الدول.

لقد كانت ظاهرة تهريب الأموال للخارج في الفترة 1979 - 1982 حادة جدا في كثير من الدول، المكسيك (16.5 بليون دولار) ، فنزويلا (22 بليون دولار) . (الحامد 2014 ، ص 61)

طبقاً لإحصائيات بنك التسويات الدولية، فقد أمكن معرفة نسب الأموال المهربة للخارج خلال الفترة 1974 - 1982 إلى إجمالي الديون بعض الدول النامية المسجلة في عام 1982 فكانت كما يلي:

الجدول رقم (03): يمثل نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي الديون (%)

الدولة	نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي الديون
الشيبي	5%
البرازيل	9%
كوريا الجنوبية	19%
الفلبين	20%
بيرو	23%
المكسيك	42%
الأرجنتين	65%
فنزويلا	90%

المصدر : د. رمزي زكي ، 1987 ، ص 127 .

" ليس هناك أبلغ دلالة من هذه الأرقام، حتى تعرف مدى الكارثة التي انطوت عليها

مديونية هذه الدول من جراء هذه الظاهرة فليس من المنطق أن تتصور أنه في الوقت

الذي تقترض فيه هذه الدول وتواجه صعوبات في خدمة دينها الخارجي، فإن جزء هام من

القروض التي تقترضها يتسرب إلى الخارج ويودع باسم أصحاب النفوذ ، هذا في الوقت

الذي تحتاج فيه بلادهم إلى هذه الأموال وأننا نرجع هذه الظاهرة أساسا إلى تفشي الرشوة

والفساد الإداري وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها (ظاهرة الدولة الرخوة) واستغلال

النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات غير المشروعة، ولعل الحقائق التي تكشف عن

ضخامة حجم الأموال التي هربها "ماركوس" حاكم الفلبين المخلوع وعائلته وغيره من

طغاة العالم الثالث، خير دليل على ذلك . " (الحامد، 2014، 62)

هذا الهروب للأموال له أثران سلبيان : فهو يقلص من قدرة الاستثمار الداخلي، انطلاقاً من رؤوس الأموال الوطنية ويرغم الدول النامية كنتيجة لهذا الظاهرة على جلب رؤوس أموال أجنبية أخرى لتعويض الأموال المهربة . (رمزي، 1987، ص 128).

5 - فشل نمط التنمية والتصنيع :

" حيث أن معظم تجارب التنمية في هذه البلاد قد نظرت أساساً، وبحكم التأثير القوي الذي باشره عليها الفكر التنموي التقليدي تحت سيطرة المصالح الاجتماعية التي حددت توجهاتها، قد نظرت إلى التنمية على أنها مرادف للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان المتقدمة ومن ثم فإن النجاح في عملية التنمية يقاس بمدى الاقتراب من هذه المستويات، وقد ترتب على تلك النظرة انتهاج أنماط معينة من الاستثمار والتصنيع التي اتجهت في مرحلة معينة منها إلى توفير تلك السلع الاستهلاكية الترفيه وشبه الترفيه التي يستهلكها أصحاب الدخل المرتفعة، ثم ما لبثت هذه الأنماط أن وصلت إلى طريق مسدود وعندئذ كان فتح الأبواب على مصراعيها لتستورد من الخارج في مرحلة تالية هو المآل الطبيعي لاستمرار تلك النظرة السطحية للتنمية، وكان من جراء ذلك تزايد العجز بموازين المدفوعات ونمو المديونية الخارجية هذا وتجدر الإشارة بأن الديون الخارجية قد لعبت دوراً هاماً في إنكفاء هذه الموجات العاتية من الاستهلاك الترفيهي المستورد . " (Ighemat , 1990 , p40).

6- سوء تسيير الدين الخارجي :

يعتبر التسيير السيئ للقروض الخارجية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء أزمة الديون الخارجية، ومن ضمن الأخطاء الفادحة التي ميزت سياسة الاقتراض في البلاد النامية المدينة ما يلي:

أ عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني للتمويل الخارجي.

ب تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تساهم في زياد الطاقة الإنتاجية للبلاد.

ج تم استخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

د عدم مراعاة التزامن بين فترة السماح وفترة التفريغ Gestation period¹

ه الخطأ في تقييم المشاريع الممولة بالقروض، إذ قد تتجاوز التكلفة مقدار العائد.

و عدم وجود توازن ما بين المصادر الرسمية والخاصة للاقتراض (سليماني ، 2016 ، ص

181).

7- التضخم المحلي :

هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي و تزايد الديون الخارجية للبلدان النامية، فالتضخم (inflation) يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات لأنه يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدولة في السوق العالمي، وفي الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستيراد حينما تكون أسعار السلع المستوردة التي لها مثيل محلي منخفضة عن الأسعار المحلية. هكذا تقل الصادرات و تتراد الواردات في ظل التضخم و يرتفع عندئذ عجز الميزان التجاري،

¹ بمعنى عدم وجود التزامن بين بدء تسديد أعباء القروض الإنتاجية وبدء فترة تشغيل الطاقات الإنتاجية الممولة بهذه القروض.

أضف إلى ذلك أن التضخم يؤثر على سعر الصرف للعملة المحلية فينتهز هذا السعر ويشجع على هروب المال إلى الخارج ويضع العراقيل أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. (عزازي، 2014، ص33).

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية

إن من بين أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم انفجار الأزمة وتعبير عن مسؤولية الدول الدائنة نذكر ما يلي :

1 ارتفاع أسعار الفائدة :

" كان لسياسات الاقتراض الدولي وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول المدينة ، حيث أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والمغرب ومع تدفق فوائد الدول المصدرة للنفط إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية واستثمارات قصيرة الأجل وخاصة في عامي 1984- 1989 وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها مما كان له دور كبير في إيجاد مشكلا الديون الخارجية لهذه الدول، وفي الوقت الذي كان مستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا في نهاية السبعينات وكانت معدلات الفائدة التي تطلبها البنوك التجارية على قروضها منخفضة، بحيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة 1.14% .

مما دفع عددا كبيرا من الدول العربية إلى زيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة وموازن مدفوعاتها. وكذلك كان لتيسير إجراءات الاقتراض وسرعتها من قبل البنوك التجارية، مقارنة بالاقتراض من المصادر الرسمية اثر في توجه الحكومات العربية إلى المؤسسات الخاصة الاقتراض منها، مما أدى إلى زيادة النصيب النسبي لديون المستحقة من مصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية خلال السنوات الأخيرة مقارنة بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ارتفع بالمقابل نصيب المصادر الرسمية (الثنائية ومتعددة الأطراف) إلا أن مصادر الاقتراض الخاصة مازالت تشكل نسبة كبيرة إلى حد ما والتي تعكس أعباء هذه الديون على الدول العربية وخاصة إذا ما علمنا أن شروط القروض الرسمية تعد سهلة بشروط القروض الخاصة. في المقابل وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من المخاطر الاقتراض إلى الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية لجأت إلى زيادة أسعار الفائدة إلى 5.14% (موجب). " (عجيمة، 2000، صص 243-244).

"خلال 1985-1981 بالإضافة إلى فرض ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة والتي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوقي لندن ونيويورك ؛ وقد زاد حجم الفوائد التي تدفعها الدول العربية المدينة على قروضها من 183.1 مليون دولار سنة 1983 إلى حوالي 5.17 بليون دولار عام 1989 وبمتوسط معدل سنوي 24.4%، وقد نجمت الزيادة في أسعار الفائدة بالدرجة الأولى عن السياسة المالية والنقدية التي انتهجتها الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا نجد أن نسبة

الديون المعومة الفائدة بشكل حوالي 37.3% من إجمالي ديون المغرب سنة 1985 بينما تصل 30% في الجزائر، 18.4% في الأردن. " (مجدي، 1998، ص 22)

2- الركود الاقتصادي العالمي:

نظراً لاندماج بلدان العالم المدينة في الاقتصاد العالمي وتبعيتها له ، فإنها تتأثر بسرعة حركة الدورة الاقتصادية وبالآزمات الهيكلية (structural crises) التي تطرأ على هذا الاقتصاد.

قد أدى تبني الدول المتقدمة لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى تدهور النمو الاقتصادي مما أوقعها في حالة ركود (récession) أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، فزادت معدلات البطالة وانخفاض كبير في حركة التجارة الدولية. (مسعداوي، 2014، ص ص33-34).

3 تدهور شروط التبادل التجاري :

إن تدهور شروط التبادل التجاري الدولي بين المنتجات التي تصدرها مجموعة البلدان النامية المدينة (ومعظمها من المواد الأولية) والمنتجات الصناعية وغير صناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة، أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة الدول الأولى، كما يؤدي كذلك بشكل مباشر إلى تأثير على حالة ميزان مدفوعات للبلدان المدينة . (الحامد، 2014، ص 64).

"كف تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية ما يزيد عن 23 مليار دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987 و 24 مليار دولار خلال الفترة 1987-1991. " (عربية، 1999، ص 39).

4 - التغيرات في الأسعار العالمية للبتروال:

لقد كانت للتغيرات الكبيرة التي حدثت على أسعار البترول، سواء بالزيادة والنقصان في السبعينات أو الثمانينات آثار خطيرة على الدول النامية سواء النفطية أو غير نفطية، لا يمكن إهمالها عند التعرض لأسباب مديونية الدول النامية وتنقسم التأثيرات إلى حالتين :

حالة ارتفاع أسعار البترول في فترة السبعينات و حالة انخفاضها في فترة الثمانينات.

أ - أثر ارتفاع أسعار البترول :

إن الارتفاع الذي حدث في أسعار البترول عالميا خلال حقبة السبعينات أثر على مديونية البلدان النامية، فلا بد هنا من تقرير حقيقة هامة وهي أن الارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار هذه المادة الحيوية قد أدى إلى ارتفاع حاد ومباشرة في كلفة استيرادها بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، ويكفي للدلالة على قوة هذا الأثر التعرف على تطور نسبة قيمة الواردات البترولية من إجمالي واردات الدول المديونة غير النفطية حيث أن هذه النسبة ارتفعت من 5.9 % في عام 1973 إلى 20 % في عام 1982. " (مسعداوي، 2014، ص ص 31-32) .

"قد أدى هذا الارتفاع إلى إحداث عجز واضح في الموازين التجارية، ومن ثم كان سببا جوهريا في زيادة اقتراضها من الخارج غير أن ارتفاع الأسعار العالمية للبتروال

خلال حقبة السبعينيات، وإن كان قد أسهم في زيادة مديونية البلدان النامية غير نفطية إلا أن ذلك لا يعني أنه قد أدى إلى تحسين موقف المديونية الخارجية للبلدان النفطية المدينة فمن بين البلدان المدينة تبرز بعض الدول النفطية ذات المديونية الخارجية الثقيلة (مثل : المكسيك ونيجريا، وفنزويلا والإكوادور) صحيح أن المكسيك إبان عقد السبعينات قد تحولت إلى دولة نفطية واستفادت من الارتفاع الحاد الذي حدث في أسعار البترول، لكن من المعلوم أن المديونية الخارجية للمكسيك قد نمت على نحو شديد إبان فترة ثورة أسعار البترول حيث افترضت المكسيك مبالغ كبيرة لتطوير وتنمية الإنتاج النفطي فيها، وكانت توقعات الاحتياطي البترولي وقدرتها على الإنتاج هما الأساس الذي استند إليه الدائنون في إقراض المكسيك هذه القروض الكبيرة ؛ حيث بلغت مديونيتها في سنة 1988 ما يعادل 101 مليار دولار أمريكي.

هذا ما يؤكد الدكتور "جورج القرم" بقوله: إن بعض البلدان النفطية (الجزائر، إيران، فنزويلا، اندونيسيا، نيجيريا) رغم ارتفاع عائداتها النفطية عام 1973 / 1974، عادت مجددا منذ عام 1975 إلى حالة اقتراض صافي في رؤوس الأموال نظرا للعجز في ميزان السلع والخدمات فيها، هذا يثبت أن وضعها كبلدان مستدينة لم يتبدل جوهريا رغم تدفق رأس المال المتأتي من العائدات النفطية. " (الحامد ، 2014 ، ص ص 65-66).

ب - أثر انخفاض أسعار البترول:

كان لارتفاع في أسعار البترول آثار على الدول النفطية المدينة والدول غير النفطية المدينة، فإن لانخفاضها آثار على كلتي المجموعتين، وذلك عندما " هبط سعر البرميل بما يزيد قليلا عن 25 دولار في يناير 1986 إلى ما يقل عن عشرة دولارات في الأيام الأولى من شهر أبريل". (د. رمزي زكي، 1987، ص 100).

فإن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر لا محالة على الدول النفطية المدينة خاصة وأن عائدات البترول تمثل المصدر الأساسي لمداخيلها من العملة الصعبة فنيج يريا التي تبلغ ديونها الخارجية إلى حوالي 20 بليون دولار عام 1986 وتدفع عنها فوائد تقدر بحوالي 1.2 بليون دولار تحصل على 97% من دخلها من تصدير البترول، وفنزويلا التي تقدر ديونها الخارجية بحوالي 34.2 بليون دولار وتدفع عنها فوائد تصل إلى 1.4 بليون دولار يمثل تصدير البترول فيها 90% من دخلها القومي ؛ والجزائر التي يمثل وزن المحروقات في ميزانها التجاري حوالي 97% وهي نسبة مرتفعة جدا ونفس الوضع تقريبا بالنسبة لكل دولة نفطية مدينة.

أما بالنسبة لمجموعة الدول المدينة غير النفطية وهي تشكل أغلبية الدول المدينة في البلدان النامية فمن الجلي أن آثار انخفاض أسعار البترول عالميا سوف تعمل في اتجاهين
مضادين :

-الاتجاه الأول : ايجابي الأثر، وهو أنه من المتوقع على الأقل من ناحية النظرية أن

يتمخض انخفاض أسعار البترول عن دعم وتحسين قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها

الخارجية نظرا للوفر الذي سيحدث في كلفة استيراد الوقود ومشتقاته، ومن ثم تحسين في

الميزان التجاري ومنه تقليل الحاجة للاستدانة الناجمة عن هذا السبب .

- الاتجاه الثاني : فانه يحمل آثار سلبية على قضية المديونية الخارجية لمجموعة هذه

الدول وهذه الآثار هي :

-انخفاض حجم المعونات والقروض الميسيرة (على ضآلتها) التي كانت تحصل عليها

من دول الأوبك (OPEC).

-تدهور حجم تحويلات العاملين بالخارج الذين كانوا يعملون في الدول النفطية بسبب

عودة الكثيرين منهم، علما أن تلك التحويلات كانت تمثل في بعض الدول المدينة المصدر

الرئيسي للنقد الأجنبي .(الحامد ، 2014 ، ص ص 67-69)

إن التغيرات التي حدثت على أسعار البترول سواء بالزيادة في السبعينيات أو النقصان

في الثمانينات، قد أثرت تأثيرا سلبيا على أزمة المديونية للدول النامية .

5 تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية :

على الرغم من أن الدول المتقدمة تدعي مبدأ حرية التجارة، إلا أن النزعة الحمائية

تتنامى من حين لآخر لدى هذه الدول لمواجهة نمو الاستيراد من البلدان النامية وذلك

بوضع العراقيل أمام دخول منتوجات الدول النامية إلى أسواقها والمتمثلة في :

- فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من الدول النامية .
- فرض نظام الحصص على وارداتها من الدول النامية.
- غلق أسواقها أمام المنتجات الجاهزة للبلدان النامية. (فضيلة جنوحات ، 2008،ص60).

6-ارتفاع قيمة الدولار :

"أدى ارتفاع قيمة الدولار مع بداية الثمانينات إلى تضخم حجم الفوائد المستحقة على ديون الدول المدينة، الأمر الذي جعل هذه الدول تقع في مأزق المديونية فما دام أن القروض المتعاقد عليها بالدولار تشكل النصيب الأكبر من الحجم الكلي لقروض الدول المدينة فطبيعي أن يؤثر تغير قيمة الدولار تأثيرا مباشرا على حجم الفوائد المستحقة وذلك بشكل طردي وسبب ارتفاع قيمة الدولار في تلك الفترة أساسا إلى شدة الطلب على الدولار الأمريكي. " (بوطيبة،2004،ص25).

المبحث الثالث : آثار أزمة المديونية الخارجية

المطلب الأول : آثار اقتصادية

تتفاوت الآثار التي يحدثها الاقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لاختلاف أجال استحقاقها وكذلك اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، أي درجة تخلفها أو تقدمها ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، وتتوقف وضوح هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين تلك القروض الممنوحة، وبالتالي لا بد من دراسة الآثار المترتبة على التمويل الخارجي عند رسم وتخطيط سياسة الاقتراض الخارجي ومن أهم هذه الآثار :

1 إضعاف القدرة على الاستيراد:

إن للمديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين آثار سلبية على القدرة الذاتية للاستيراد حيث تمتص جزء كبيرا من حصيلة الصادرات واقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون، فهناك علاقة متينة وقوية بين المستوى الوطني وحجم الواردات من مختلف السلع والخدمات التي يستوردها بلد ما في لحظة زمنية معينة.

كما توجد علاقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الاقتصادي، فمن ناحية توجد علاقة بين الاستهلاك المحلي ومستوى الواردات نظرا لاعتماد هذا الاستهلاك على استيراد أنواع معينة من السلع الاستهلاكية و التي لا ينتجها الاقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الاستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية، الأدوية) ومن

ناحية ثانية، توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة (مواد الطاقة، قطع الغيار ...) ومن ناحية ثالثة ثمة رابطة قوية توجد بين تنفيذ برامج الاستثمار التي يصنعها الاقتصاد القومي وبين استيراد كثير من الآلات والماكينات والمعدات الإنتاجية الأخرى، ومن هنا فان طاقة أو قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد، هي متغير استراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، نظرا لارتباط هذه المستويات الثلاثة بحدود معينة للاستيراد، ومن ثم فانه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف أو التغلب فإنها تجر معها نتائج سيئة للاقتصاد القومي، وبخاصة إذا كان الميل للاستيراد كبيرا وكان هيكل الواردات يضم طوائف هامة من السلع التي يصعب الاستغناء عنها، والقدرة الذاتية للاستيراد تزداد بزيادة حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الديون الخارجية، ونقص أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية وانخفاض أسعار الواردات ومنه فان القدرة الذاتية للاستيراد تعتمد على مجموعة من المتغيرات والعوامل يمكن وضعها في العلاقة التالية :

$$Gi = \frac{(X_e + f) - (D + P)}{P_i}$$

حيث:

Gi : القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد.

x_e : حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

f : حصيلة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الاقتصاد الوطني.

D: مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + فوائد).

P: تحويلات أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

Pi: سعر الوحدة من الواردات .

من خلال هذه العلاقة يتضح كلما ارتفعت قيمة مدفوعات خدمة الدين الخارجي

(الأقساط + فوائد) (D) ، كلما انخفضت القيمة الباقية من حصيللة الصادرات وتدفق

رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول $(xe + f)$ وبالتالي تنخفض وتضعف القدرة الذاتية

للاقتصاد لوطني على الاستيراد. (الحامد ، 2014 ، ص ص 68-69).

2 - العجز في ميزان المدفوعات :

" تعاني الدول النامية منذ فترة طويلة من وجود عجز مستمر ودائم في موازين

مدفوعات، وبالرغم من وجود عدة عوامل متسببة في هذا العجز، إلا أن أهم هذه العوامل

هي تفاقم المديونية الخارجية، وتزايد أعباء هذه الديون .

لقد كان يرى البعض أن ذلك لا يزول، بحيث أن تلك الاستثمارات والواردات

الأجنبية ستعمل على زيادة الناتج المحلي، والرفع من مستوى الإنتاجية وبالتالي تزداد

الصادرات وتنخفض الواردات ومن ثم يزول العجز في ميزان المدفوعات، وجاءت

تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الأوهام تمزيقا عنيفا، إذا استمر العجز

في موازين مدفوعات هذه الدول وتزايد على نحو مقلق على الرغم من انتهاء غالبية هذه

البلدان نمط التنمية المعتمد على رأس المال الأجنبي والموجه نحو التصنيع البديل

للواردات؛ والعجز في ميزان المدفوعات مس كل من الدول النامية بسبب المديونية الخارجية كل هذه الدول تعاني من تقلبات شديدة في صادراتها، وبالتالي من إيراداتها من تلك الصادرات حتى النفطية منها.

كما أن بعض البلدان النفطية (الجزائر، إيران، فنزويلا، اندونيسيا، نيجيري) رغم ارتفاع العائدات النفطية عام 1973/ 1974، عادت مجددا منذ عام 1975 إلى حالة اقتراض صاف في سوق رؤوس الأموال، نظرا للعجز في ميزان مدفوعاتها، وهذا يثبت أن وضعها كبداية لم يتبدل جوهريا، رغم تدفق رأس المال المتأتي عن العائدات النفطية (الحامد، 2014، ص ص70-71).

3- انخفاض معدل الادخار المحلي :

إن تزايد الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية قد ترتب عنه تدهور معدلات الادخار المحلي في جل الدول النامية، حيث أن هذه الدول رأت في التمويل الخارجي بديلا عن الادخار المحلي وفي المقابل تزايد الاستهلاك المحلي بشكل رهيب ظنا من هذه الدول بأن الموارد الخارجية يمكن ردها مستقبلا ببساطة ودون حدوث أزمات. كما أن ارتفاع مبالغ خدمة الديون ذو تأثير سلبي على تكوين معدلات الادخار المحلي، وهو الأمر الذي انعكس في تواضع معدلات الاستثمار الممولة محليا في الدول النامية، ولا يخفي أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تمثل في الحقيقة وبشكل مباشر انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن

أن توجه لتكوين المدخرات ومن ثم إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي. (رمزي، 1987، ص 130).

هذا ما أثبتته كثير من الدراسات التي قامت بتوضيح أثر الديون الخارجية على معدل الادخار المحلي :

فقد قام الأستاذ انسيور رحمان (namhaR rusinA) بدراسة لأحد وثلاثين دولة، محللا العلاقة القائمة بين الميل المتوسط للادخار وبين التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي، وباستخدام اختبار " ستودينت " (tneduts) توصل إلى أن رأس المال الأجنبي قد أضعف الادخار المحلي ، ونفس الشيء توصل إليه الاقتصادي جوبتا (k.l.gupta) عندما قام بدراسة على خمسين دولة نامية ، ونفس النتيجة توصل إليها الاقتصادي (landau) عندما درس نفس العلاقة السابقة في دول أمريكا اللاتينية " . (بن عبيد ، ص ص 69-70)

المطلب الثاني : آثار اجتماعية

1 تقلص الإنفاق الاجتماعي :

إن تقلص مستويات الإنفاق الاجتماعي (gnidneps laicos) بسبب توفير الموارد المالية لخدمة الديون الخارجية أثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة للمواطنين، فبدل أن تخصص هذه الموارد المالية في مكافحة الفقر بالإنفاق على التعليم والصحة والسكن وغير ذلك، فإنه توجه لتسديد الالتزامات المستحقة. (مسعداوي ، 2014 ، ص 6).

2 المديونية الخارجية مصدر تبعية في الدول النامية:

إن تزايد حدة المديونية الخارجية في عدد من الدول النامية قد أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية الحق في أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتمس سيادتها، وتهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وتفرض الشروط التي تراها مناسبة من وجهة نظرها لإيجاد حالة الاستقرار والتوازن المطلوب لضمان تسديد هذه الديون فالبلدان الدائنة والمنظمات الدولية تعمل على زيادة تبعية الدول المدينة لها وذلك من خلال مراقبة جميع أنشطتها الاقتصادية، وقد جرى مؤخرا تعزيز هذه المراقبة بإنشاء نظام أفضل لتبادل المعلومات والتنسيق بين البنوك الدولية من جهة والصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى، كما أن هذه البنوك لا تمس بعض الدول العاجزة عن تسديد قروضها قروض جديدة، إلا بعد أن تقبل هذه البلدان بالبرنامج التصحيحي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي وفي بعض الأحيان تفرض شروط قاسية حتى على الدول القدرة على التسديد، وبزيادة الاستدانة تتضاعف الشروط المفروضة في اتفاقيات القروض وتتضاءل قدرة البلد المدين على تغيير سياسة في الحد من التبعية الخارجية، وقد وصل الأمر إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية في مركز الحكم في القضايا الاجتماعية والسياسية في الدول المدينة .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفص لقم التعريف بالمصطلحين المديونية و الدين الخارجي ولإدراك جانب من أبعاد أزمة المديونية يقتضي معرفة هيكل ديونها و ذلك بحسب الفترة و الجهة المانحة للقروض و حسب قابليتها للجدولة .

لأن تزايد حجم المديونية للدول النامية قد أدى إلى تزايد أعباء خدمة ديونها لذلك ووجب معرفة المؤشرات التي تقيس مدى قدرة الدولة على سداد ديونها، ومن الأسباب التي أدت لجوء الدول للاقتراض توجد أسباب داخلية و أسباب خارجية .

في حين أن مشكلة عبء الديون الخارجية و أثارها أكبر ما تكون مجرد سيولة دولية أنها مشكلة ذات علاقة وثيقة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدول النامية المدينة.

الفصل الثاني :

تسيير أزمة

المديونية الخارجية

تمهيد :

زادت حدة مشكلة المديونية الخارجية خلال الثمانينات حينما انفجرت أزمة الديون المصرفية مما أدى في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات نتيجة السياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها الدول النامية في تمويل التنمية .و بسبب تدهور وضع موازين المدفوعات الخارجية للدول النامية، فقد بدأت تواجه صعوبات كبيرة في الموازنة بين الوفاء بديونها الخارجية و توفير متطلبات التنمية الاقتصادية و بدأت تتعثر في سداد ديونها في مواعيدها المحددة.

في إطار هذا الوضع الحرج لجأت الدول المدينة إلى حلول لمعالجة أعباء الديون الخارجية ومن هذه الحلول ما يلي :

المبحث الأول:إعادة الجدولة

المبحث الثاني : حلول المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

المبحث الثالث : تقنيات تخفيض الديون

المبحث الأول: إعادة الجدولة

المطلب الأول : تعريف إعادة الجدولة

تعتبر إعادة الجدولة إحدى الخيارات القائمة لأي بلد مدين يعاني عدم القدرة على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية وفي توفير الأموال اللازمة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها، لتسديد هذه القروض .

يعرفها بن عبيد (2016، ص ص 85-86) "إعادة جدولة (Reéchelonnement) هي مصطلح قانوني يعني الاتفاق بين المدين (المقترض) والدائن (المقرض) على شروط جديدة، تخص القرض السابق لم يلتزم المدين بتنفيذها، كما جاء في العقد المبرم بين الطرفين أي إعادة ترتيب شروط أقساط الدين الأصلي مع الفوائد عند استحقاقها سواء لدين واحد أو لمجموعة من الديون المتراكمة. "

كما تعني إعادة الجدولة " إعادة ترتيب الدين الخارجي وعادة ما تكون بتأجيل مواعيد دفع وبذلك تكون إعادة الجدولة أحد الطرق التي تلجأ إليها الدول التي تعاني من ضائقة مالية وعجز في دفع ديونها الرئيسية والفوائد المترتبة عنها والتي يكون من أهم أسبابها :
-انتهاج سياسة اقتصادية كلية غير واقعية تؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات.
-المغالاة في الاقتراض من الخارج بشكل يتجاوز قدرة الدولة على الوفاء بديونها.

-إتباع طرق اقتراض غير مناسبة أو التقييم الخاطئ لمواعيد الدفع بشكل يؤدي إلى

تزام تلك المواعيد .

-التأثر بأحداث خارجية عن إرادة الدولة ."(مسعداوي ، 2014 ، ص 40).

تستغرق عملية إعادة الجدولة، سنوات قبل التوصل إلى اتفاق وتتضمن نوعين من

الديون :

الأول : الدين الرسمي يتم إعادة الجدولة عن طريق نادي باريس

الثاني: الدين التجاري (الديون الخاصة) التي يعاد التفاوض فيها في إطار مجموعة من

البنوك الائتمانية المتخصصة يطلق عليها نادي لندن.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعادة الجدولة

تعتمد هذه المنهجية على المبادئ التالية :

1 -ترسيم حالة توقيف الدفع الخاصة بالمدين .

2 - فرض على المدين قواعد مراقبة استخدام المال المستمد، أي مراقبة السياسة

الاقتصادية التي ينتهجها المدين قصد التأكد من نجاحها في توليد موارد لتسديد ديونه.

قد تبدو إعادة الر زنامة في مبدأها اتفاق حرا بين الدائن والمدين، لذا في الميدان

الدولي أصبحت تخضع لقوة الدائنين في نادي باريس ولندن".(جان كلود،1996،ص 90).

"قأصبحت المفاوضات تقع ما بين المدين ودائنه الذين يفرضون عليه بصوت واحد نفس منهجية إعادة الرزنامة لديونه ، ويفرض نادي الدائنين قبل فتح المفاوضات استشارة الهيئة المختصة مثل صندوق النقد الدولي .

يجتمع نادي لندن بعد اختتام نادي باريس ومعالجة أولية لمديونية المدين من طرف المتعاملين العموميين، كما أنه لا يجتمع نادي باريس نفسه إلا بعد توفير بعض الشروط من طرف المدين والتي تدل على نيته الأكيدة في القيام بعملية إعادة الرزنامة وما يصاحبها من إجراءات." (الحامد، 2014، ص82).

من هذه الشروط المسبقة للقيام بأي مفاوضة حول الموضوع تقرير من طرف صندوق النقد الدولي كهيئة مختصة للأمم المتحدة والتزام المدين أمام هذا الصندوق بأخذ بعض التدابير الاقتصادية التي تساهم في تحسين الوضعية المالية للبلد المدين.

ولم تكن هذه المراحل في منهجية إعادة الرزنامة مرسومة في وثيقة إعلانية ولكنها أصبحت شبه إجراء رسمي ويتحتم على الذي يطلب إعادة جدولة ديونه أن يتقدم أولاً أمام الصندوق النقد الدولي ويطلب منه قرضاً رمزياً، وهذا ما يحرك مصالح الصندوق والقيام بدراسات تقييم اقتصاد المدين وإجراء مفاوضات ما بينه و الصندوق.

إن الصندوق لا يهتم إلا بالمسائل ميزان المدفوعات ولكن البرنامج الاقتصادي الذي يقترحه لإعادة توازن هذا الميزان يتطلب أحياناً إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية

الداخلية، الأمر الذي يبرر تدخل البنك العالمي لهذا ينقسم برنامج التكيف الهيكلية إلى

قسمين :

- تدابير مالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات هي من اختصاص الصندوق الـرقد الدولي

تدابير مالية لتمويل إصلاح النشاط الداخلي وهي من اختصاص البنك العالمي .

3 يقوم البلد الطالب ببعث "رسالة نوايا" للصندوق يشرح فيها كيفية إعادة توازناته

الاقتصادية والمبالغ التي يحتاجها من أجل ذلك وتتضمن هذه الرسالة البرنامج الاقتصادي

الذي سيصبح فيما بعد إعادة الجدولة ؛ فإذا قبل الصندوق البرنامج فيعطي الإشارة

الخضراء لمنح حقوق السحب الخاصة (special drawing rights) وقد تكون جد

ضئيلة بالنسبة لحاجات البلد الطالب، لكن منحها في نظر الصندوق دليل عن سلامة

البرنامج الاقتصادي المقدم من صنف البلد المدين وهكذا يطمئن الدائنين ويدخلون في

مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة ، وبعد موافقة الصندوق يتقدم البلد إلى نادي باريس

ثم إلى نادي لندن ليطلب النظر في إعادة جدولة ديونه.

4 بعد المرحلة الثالثة يتقدم البلد المدين الى نادي باريس طالبا إعادة جدول الديون

العمومية وهي القروض التي منحتها له الهيئات العمومية من البلدان الصناعية . (برباص

2009 ، ص ص 82-83)

" يتم تقسيم الدين الى حصتين :

أ - ل 15 % تقريبا التي لا يقع النظر في إعادة جدولتها.

ب- 85 % والتي تتم المفاوضات حول إعادة النظر في مدتها ووزنمتها و أسعار فائدتها، بعدها يتم الاتفاق والتوقيع المنفرد عليه ما بين المدين وكل دائن .

تختلف نتائج المفاوضات من بلد لبلد فهناك من تحصل على شروط أقل صرامة من الأخرى وذلك حسب العلاقات السياسية الموجودة بين المدين وكتلة باريس.

5- يتقدم المدين الى نادي لندن وهذا بعد نادي باريس، ولا تدور عادة المفاوضات في نادي لندن حول مبدأ ومنهجية، إعادة الجدولة بل حول القروض الجديدة التي يمنحها أصحاب نادي لندن قصد ما عجز المدين عن تسديده .

6- كل هذه المراحل تصحب مفاوضات حول إمكانية تحديد قروض إضافية تدعم برنامج التكيف والتي تجرى عادة مع البنك العالمي الذي يحاول بدوره تعبئة أموال لصالح المدين ولمساندة سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية الداخلية والرجوع للتوازنات الكبرى الخارجية والداخلية. (مسعداوي، 2014، ص ص43-44)

نتائج إعادة الجدولة :

"حسب الدراسات لم تؤد برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية الخارجية بل أدت إلى العكس تماما ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج انتقل الثقل مديونيتها الخارجية قياسا بالنواتج المحلي الإجمالي من 82 % في منتصف الثمانينات إلى 154 % في منتصف التسعينات ، أما الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76% فقط في الفترة نفسها .

تقود إعادة الجدولة إلى ارتفاع كلفة الدين ، فعندما يؤجل مبلغ معين لمدة محددة ، على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد استحقاق الديون المؤجلة إذ تسري الفوائد طوال فترة التأجيل و دون الدخول في التفاصيل الفنية فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة تقود إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية المدة ، ناهيك عن أن الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل ، لأن الأسعار الفائدة قد تكون معومة أي غير محددة لارتباطها بأحوال السوق ، فعلى سبيل المثال فإن 35% من القروض الخارجية التونسية عقدت بأسعار معومة .و اضطرت الدول المدينة إلى التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما أدى إلى تراكمها و ارتفاع الفوائد و كذلك إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين و بالتالي انقلبت الحلول إلى مشاكل إضافية و دخلت البلدان المدينة في حلقة مفرغة. " (www.aljazeera.net)

المطلب الثالث : نادي باريس

أ التعريف:

يعتبر نادي باريس (paris club) مؤسسة غير رسمية، ظهر سنة 1956 لإعادة جدولة ديون الأرجنتين التي أبدت عجزها عن خدمة ديونها المستحقة لدول أوروبية. (مجدي، 1998، ص39)

منذ ذلك التاريخ، أصبح النادي المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين.

"أما رئاسة النادي وأمانته فتتولاهما شخصيات من مديرية الخزينة الفرنسية والتي تتولى أيضا التحضير المادي للاجتماعات المنعقدة في باريس، ولا يتم تخفيف الدين إلا إذا أوضحت الدولة المدينة من خلال برنامج إصلاح اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي يمكن ميزان مدفوعاتها بأداء التزامات دينها الخارج . " (مسعداوي، 2014، ص ص 44-45)

تشمل عملية إعادة الجدولة في إطار نادي باريس الفوائد والدين الأصلي، وعادة ما يكون تثبت الدين المطلوب إعادة جدولته من 12- 18 شهرا يسدد خلال فترة 8-10 سنوات، أما مدفوعات الأقساط فتسدد كل نصف عام بعد فترة سماح تمتد من 3-5 سنوات، وغالبا ما تتزامن فترات التثبيت المحددة من قبل النادي مع ترتيبات الصندوق، وبعد هذه المفاوضات تستأنف اتفاقيات ثنائية مابين البلد المدين والدول الدائنين الموقعة على تخفيف الدين . (الحامد ، 2014 ، ص 82).

ب مبادئ نادي باريس:

تخضع إعادة الجدولة في إطار نادي باريس إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

1 -العجز عن السداد:

إن تخفيف أعباء خدمة الديون هو بمثابة اختيار مناسب للدول المديونية التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات يجعله غير قادر على خدمة دينه، نتيجة لشح مواردها من العملة الصعبة، وتمثل العجز عن السداد (tluafed tnenimmi) في وجود فجوة التمويل، ويعتبر قياس حجم مثل هذه الفجوة عنصرا رئيسيا من عناصر مفاوضات نادي باريس،

وعادة ما يتم من خلال تقديرات صندوق النقد الدولي لميزان مدفوعات الدولة المدينة في العام المقبل، بحيث يتم تصنيف عناصر ميزان المدفوعات بناء على مصادر واستخدامات العملات الأجنبية، ولهذا فإنه إذا كان الإنفاق المتوقع أكثر من الموارد المتاحة، فإن ذلك يعتبر دليلاً على وجود شروط العجز عن السداد. (بن عبيد، 2016، ص81)

2 -مشروعية صندوق النقد الدولي :

" بعد أن يتم التأكد من عجز الدولة المدينة عن سداد التزاماتها الخارجية، فإن اهتمام الدول الدائنة ينصب على الدولة المدينة لاستعادة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية حسب المواعيد المتفق عليها، وبالتالي فإن الدولة الدائنة تبدأ بتحليل أسباب وطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدولة المدينة ومن ثم الطلب منها اتخاذ خطوات وسياسات معينة للقضاء على مثل هذه الأسباب.

فالدول الدائنة تطالب الدولة المدينة بضرورة إتباع برامج وسياسات إصلاح اقتصادي تهدف إلى تخفيف حدة أزمة الديون الخارجية من خلال إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية.

تجدر الإشارة أن مشروعية (conditionality) الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس لأنها تحدد وبشكل واضح مدى نجاح أو فشل عملية تخفيض عبء الديون الخارجية. " (مجدي، 1998، ص42).

3- مشاركة الدول الدائنة في تحمل الديون الخارجية :

"في ضوء هذا المبدأ يتعين على جميع الدول والمؤسسات الدائنة أن تساهم في تخفيض أعباء الديون الخارجية بما يتناسب مع علاقاتها بالدولة المدينة، وعادة ما يكون هناك عدة جهات مانحة :مؤسسات مانحة متعددة الأطراف، مانحين رسميين وأعضاء في نادي باريس، مانحين رسميين وليسوا أعضاء في نادي باريس، مؤسسات تتمثل بشكل رئيسي في البنوك التجارية، وتحاول هذه المؤسسات الحصول على أفضل صفقة ممكنة مع الدول المدينة لها، وتشمل مؤسسات متعددة الأطراف :المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبعض بنوك التنمية الآسيوية والإفريقية بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوروبي.

تحاول هذه المؤسسات الحصول على إعفاء إعادة جدولة ديونها للدولة المدينة وذلك من خلال وجهتي نظر :الأولى ترى أن الدول المانحة والدول المدينة هي بحد ذاتها أعضاء في مثل هذه المؤسسات وبالتالي فإن جميع هذه الدول قد تستفيد من هذا الإعفاء، أما الثانية فتعتقد أن هذه المؤسسات تتحمل بالعادة جزءا من عملية تخفيض الدين من خلال استمرارها في منح قروض للدولة المدينة وبذلك فإن الدولة الدائنة سوف تجد نفسها مضطرة لتوفير اعتمادات أكثر لهذه المؤسسات حتى تستطيع المحافظة على مستوى الإقراض للدولة المدينة، وتجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي هو المؤسسة الوحيدة المعنية باتفاق على إعفائها من إعادة جدولة ديونها للدولة المدينة، وذلك لأسباب كثيرة

مثل دور الصندوق في الحصول على شروط من الدولة المدينة و لتبنيه إصلاح اقتصادي قبل بدء المفاوضات في نادي باريس. وبصورة عامة فإن هناك خلافا حول تحديد المؤسسات التي يجب إعفاؤها من إعادة جدولة ديونها، وكلما زاد عدد المؤسسات المانحة التي تعفى من هذا الشرط كلما زاد العبء عن المانحين الآخرين الذين يضطرون لدخول المفاوضات لإعادة جدولة ديونهم؛ ويأتي البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية في المرتبة الثانية بعد صندوق النقد الدولي وذلك لنفس السبب، وهو كون الدولة الدائنة والمدينة أعضاء في مثل هذه المؤسسات المانحة.

أما فيما يتعلق بالدول المانحة والمشاركة في نادي باريس، فقد أوضحت المفاوضات التي أجريت بأن الدول المدينة لا زالت ترغب في عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المانحة قبل اللجوء إلى مفاوضات متعددة الأطراف. وتعتبر مساهمة الدول المانحة ومشاركتها في تحمل أعباء تخفيف الدين العنصر الأساسي في مفاوضات نادي باريس.

لقد توصل أعضاء نادي باريس إلى قناعة واتفاق بأن جميع الديون التي سبقت تاريخا معيناً بغض النظر عن أهدافها وطبيعتها سوف يعاد جدولتها بنفس فترة السداد والسماح، كما يسمح في نفس الوقت باختلاف نسبة الفائدة على الديون المعاد جدولتها من دولة مانحة إلى أخرى. وفيما يتعلق بالمانحين الرسميين غير الأعضاء في نادي باريس، فإن مشاركتهم في تحمل أعباء تخفيض الدين تتمثل بتضمين اتفاقية إعادة الجدولة بند ما يسمى عدم التمييز (noitanimiresid moN) ، والذي يلزم الدولة المدينة بموجبه بالحصول

على تخفيض لديونها بنفس الشروط من جميع المانحين غير الأعضاء في نادي باريس . وفي حالة قبولها شروط هذه الدول فعليها في هذه الحالة أن تقوم بسداد ديونها لأعضاء نادي باريس بسرعة أكبر، أما المؤسسات الخاصة مثل البنوك التجارية فقد بدأت مساهمتها في تحمل أعباء تخفيض الدين مع بداية السبعينات. (مجدي، 1998 ، ص ص 44-45).

قبل هذا التاريخ لم يكن حجم القروض مع البنوك التجارية للدول المدينة يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الديون الخارجية، ومع بداية الثمانينات أصبحت تشكل تلك النوعية من القروض نسبة كبيرة من إجمالي ديون بلدان النامية ، وبالتالي أصبحت هناك ضرورة في أن تساهم هذه المؤسسات في أعباء تخفيض الديون الخارجية مما أدى في النهاية إلى تشكيل ما يسمى بنادي لندن ، الذي سنتعرض فيه لاحقاً على غرار نادي باريس . وفي هذه الحالة عندما تقوم الدول المانحة بتقديم مساعدات لتخفيض الدين على الدول المدينة فعلى هذه الدول محاولة الحصول على تخفيض مماثل لديونها من البنوك التجارية.

ج المفاوضات في نادي باريس :

تتم المفاوضات في نادي باريس على مراحل متباينة وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى :

" يقدم وزير مالية الدولة المدينة رسالة إلى رئيس نادي باريس (مدير الخزينة

الفرنسي) يعلن فيها عن نية الدولة المدينة في التوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية

(طلب إعادة الجدولة) وقبل بدأ المفاوضات تبدأ الدول الدائنة في استعدادات مكثفة تهدف

إلى التدقيق في طلب الدولة المدينة من خلال فحص البيانات والمعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية وحجم الدين الخارجي وتقسيماته من حيث المصدر وتاريخ الاستحقاق ويكون مرجعه في ذلك صندوق النقد الدولي. "(مجدي ، 1998 ، ص ص 47 - 48).

المرحلة الثانية :

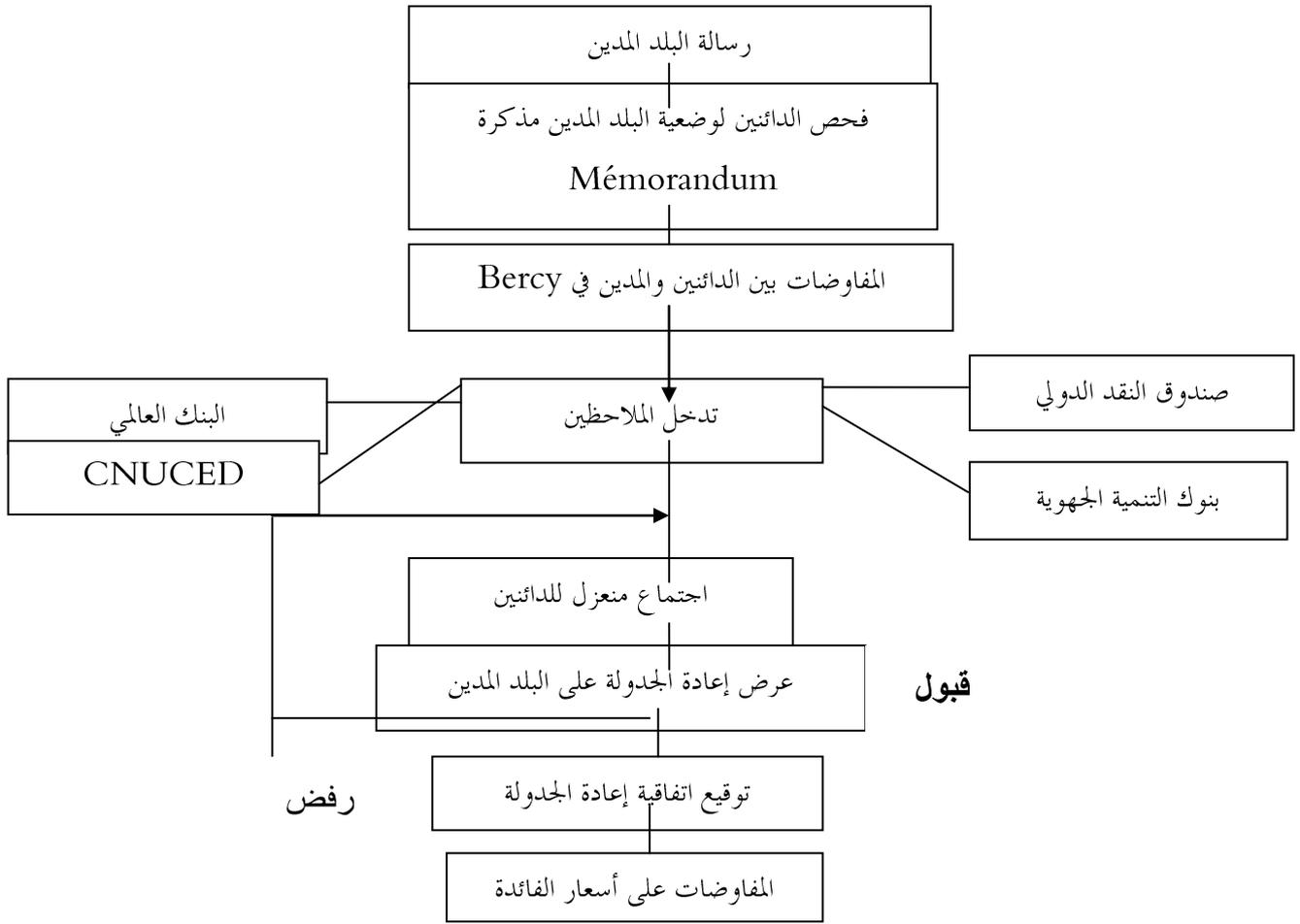
" يعدها يوجه رئيس النادي دعوة إلى ممثلي الدول الدائنة، وممثل الدول المدينة لحضور الاجتماعات، كما يقوم بدعوة ممثلي كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (BM) بصفة مراقب، وتتم المفاوضات بداية بدعوة رئيس النادي للطرف المدين تمثلاً في شخص وزير المالية للإفصاح عن طلبه مبرراً أسباب الطلب وكذا الديون المرغوب في إعادة جدولتها، وخلال الجلسة يحق للدائنين الاستفسار كما يحق للمراقبين التدخل أيضاً. " (الغزالي و العباس ، 2004 ، ص 44).

المرحلة الثالثة:

يجتمع الدائنون بمعزل عن المدين قصد التشاور واتخاذ الإجراءات الملائمة، ثم تعرض على المدين، فأما القبول وإلا العودة مجدداً للاجتماع في اليوم الموالي إلى غاية حدوث اتفاق بين الطرفين. " (بوطيبة، 2004، ص 64-65)

هذا ويمكن إيجاز مراحل سير المفاوضات في نادي باريس في الشكل أدناه :

الشكل (1) : سير المفاوضات في نادي باريس



Source :Benoit de la chapelle Bizot ,2001 ,p.31

المطلب الرابع : نادي لندن

أ. التعريف :

يعتبر نادي لندن (bulc nodnol) مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة في إعادة جدولة الديون التجارية. وتعود تسمية نادي لندن منذ أصبح النادي يتواجد في لندن العاصمة التي تعتبر المركز عصب المالي للبنوك الدولية. " هيكل الأعضاء في نادي لندن غير مستقر و يتم تشكيل لجنة استشارية مصرفية (Bank Advisory Committee BAC) لتمثيل البنوك الدائنة في مفاوضاتها مع الحكومة المدينة ". (جون كلود ، 1996 ،ص82)

" هذا وتعتبر نشأة النادي حديثة نسبيا مقارنة مع نادي باريس، تأسس سنة 1976 كهيئة خاصة توازي نادي باريس " (الحامد ، 2014 ، ص 83) .

ب المفاوضات في نادي لندن :

1 بداية يجب أن يقدم المدين مذكرة رسمية تفيد بأنه يريد إعادة جدولة ديونه.
2 يتم تشكيل لجنة من البنوك الدائنة و كذلك ممثلين عن الحكومة المدينة لإجراء المفاوضات.

3 صياغة مذكرة تفاهم بين الأطراف المعنية (البلد المدين، والجهة الدائنة من البنوك التجارية) يتم الاتفاق فيها على معدلات الفائدة و فترة السداد والعملة. (بن الطاهر ، 2009 ، ص ص 183-184) .

ج مبادئ إعادة الجدولة في نادي لندن :

إن المبادئ التي يقوم من خلالها نادي لندن بإعادة جدولة الديون الخاصة يمكن تصنيفها إلى مبادئ مشتركة مع تلك الخاصة بنادي باريس وأخرى يختص بها نادي لندن لذاته :

1 المبادئ المشتركة:

هناك جملة من المبادئ المشتركة، أهمها مبدأ دراسة كل حالة على حدة إذ أنه لا يتم التعامل مع جميع المدينين وفق نمط موحد، بل يخضع كل بلد مدين لدراسة خاصة به يتم على أساسها لاتخاذ القرار الملائم.
إضافة لذلك توجد فترات سماح وسداد غير أنها أقصر في نادي لندن، كما أن فترة تجميد الدين هي الأخرى يشترك فيها الناديان.

2 مبادئ خاصة بنادي لندن :

هناك ثلاث فروقات رئيسية بين الديون التي يختص بها نادي لندن وتلك التي يختص بها نادي باريس وهي أساسا :

- لا يعالج نادي لندن الدين الرسمي للدول، ولا يقوم بإعادة جدولة إلا إذا كان المدين يحظى بضمان تخصصه به حكومته.
- تكون الديون المعينة متوسطة وطويلة الأجل.
- تختلف خصوصيات الدين المصرفي عن تلك المتعاقد عليها من طرف الدائنين العموميين من حيث سعر الفائدة المتغير... الخ .

المبحث الثاني: الحلول المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

المطلب الأول : سياسات التثبيت الاقتصادي

"يقصد بسياسات التثبيت الاقتصادي، تلك السياسات التي تهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية للبلدان التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها ، من خلال سياسات مالية و نقدية و سعر الصرف."(داودي، 2010، ص 66)

تهدف هذه السياسات إلى إعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية خلال الأجل القصير ، ولذلك فإن مدة سياسات التثبيت عادة ما تكون بين عام إلى عامين و هي تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة المعنية، و يرتبط تنفيذ هذه السياسات بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا¹ في الصندوق، و أن وقف تنفيذ هذه السياسات يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح و إن صندوق النقد الدولي يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من تلك السياسات، و هي:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

- تخفيض معدلات التضخم.

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يعتبر الصندوق أن تخفيض العجز في ميزان المدفوعات هدف رئيسي لسياسات التثبيت الاقتصادي، و عادة ما يتم النص على ميزان المدفوعات كهدف أساسي أكثر من غيره من الأهداف، في البرامج التي يعدها الصندوق مع الدول الأعضاء.(نطرش، 2009 ص، 45)

" بذلك يدعو الصندوق إلى زيادة احتياطات البلد المعني، حتى يؤكد قدرته على رد القروض المستحقة للصندوق، حيث يرى الصندوق أن العجز في ميزان مدفوعات هذه

¹ تقدم في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق و تتم عملية السحب

على أقساط و تسدد المبالغ المسحوبة خلال فترة ما بين ثلاث و خمس سنوات

الدول نتج عن مجموعة من الإختلالات الخارجية و الداخلية، و لكن الصندوق يركز على الإختلالات الداخلية أكثر من الخارجية، حيث يرجع هذه الإختلالات الداخلية إلى تزايد الإنفاق المحلي على الدخل المحلي، و هذا التزايد يتم تمويله إما عن طريق الاقتراض الخارجي أو الاقتراض الداخلي.

يمكن ذكر أهم محاور برامج التثبيت الاقتصادي الخاصة بصندوق النقد الدولي في:

1 تخفيض قيمة العملة المحلية للبلاد حيث يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتج المحلي بالمنتج الخارجي، رغم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تقليل الطلب الداخلي، بالإضافة إلى أن كل تخفيض لقيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية، رغم هذا إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض عملتها بعد تبني برنامج التثبيت الاقتصادي.

2 تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي .

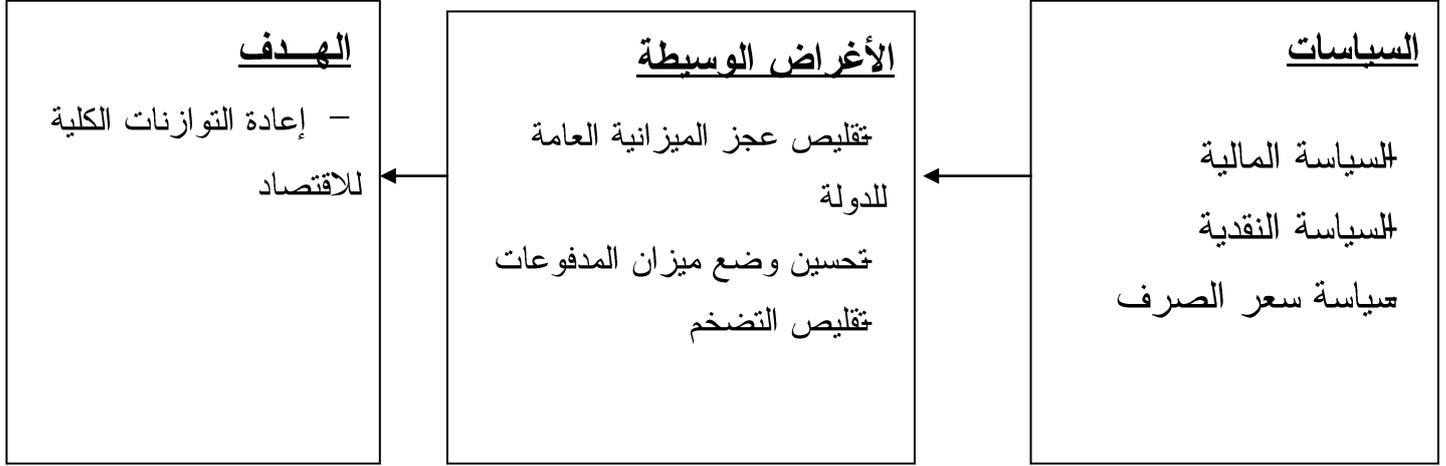
3 إصلاح السوق المالي وتخص تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على تحرير إجمالي معدلات الفائدة وتأطير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة .

4 تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية وذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، في إطار هذا على سبيل المثال بذلت المكسيك جهود جديّة في سبيل تطوير التجارة الخارجية، فعملت على توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بعد تبنيها برنامج التثبيت .

5 ترشيد النفقات العمومية والمتمثلة في تسيير العقلاني للنفقات بتخفيضها وخاصة في المجالات غير إنتاجية (كالنفقات العسكرية، الصحة، التعليم... الخ) و كذا إعطاء أولوية

لنفقات القطاعات التجهيزية وكذا تنظيم سوق العمل. " (طرش، 2009، ص ص 13-14)

شكل رقم (2): سياسات التثبيت الاقتصادي



المصدر : علي صادق-أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية-بحوث و مناقشات ندوة عقدت
 بالقاهرة - 1996 المعهد العربي للتخطيط بالكويت -ص557

المطلب الثاني : التعديل الهيكلي

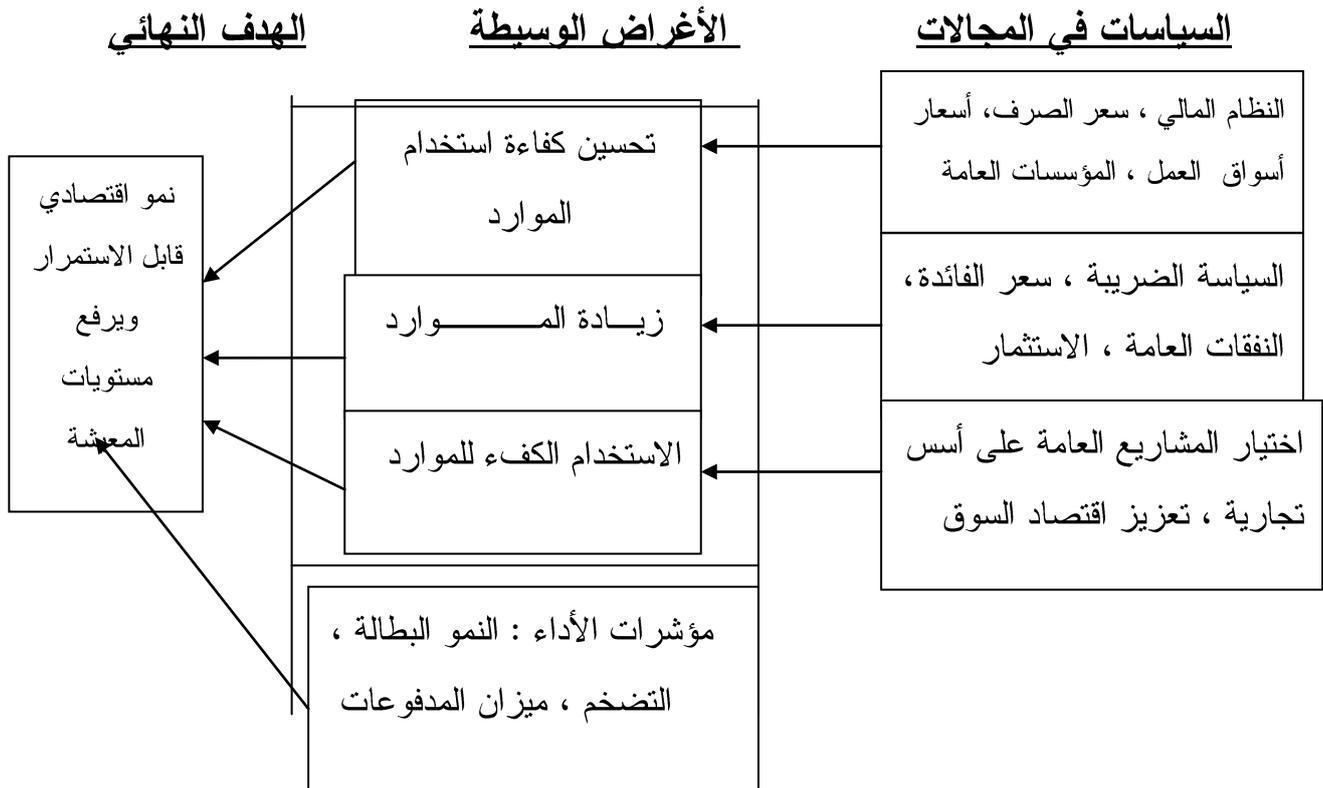
تمثل النوع الثاني ، وهي سياسات للمدى المتوسط و الطويل يتبناها و يتابع تنفيذها البنك الدولي، وترتكز على الإصلاحات الهيكلية لكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي، وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة، تحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص، مثل تغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي، بحيث تتلاءم و منظومة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق .

يتحدد جوهر سياسة التعديل الهيكلي في تعديل أولويات الإنفاق العام، و إطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد، ، كما أن عملية متعددة الأبعاد تتخطى العديد من الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية و السياسية. (طرش ، 2009، ص ص 15-16).

"و لذلك بدأ البنك الدولي في تقديم شكل جديد من أشكال المساعدة، لوضع برامج متعددة و تبعتها بقروض التعديل الهيكلي، التي تتيح بدرجة لم يسبق لها مثيل من التدخل في صياغة سياسات القطاعات المختلفة، و تمثل قروض التعديل الهيكلي حوالي 20 % إلى 25%، من إجمالي قروض البنك الدولي، ويتم توجيهها لإصلاح السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وتمتد إلى إصلاح السياسات الاجتماعية من خلال تقديم الدعم لشبكات الأمان الاجتماعي و غيرها من المشروعات و البرامج التنموية.

كما تستدعي سياسات التعديل الهيكلي، تغييرا في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ ينبغي أن يتغير هذا الدور من الإدارة المباشرة بالأوامر و القرارات الإدارية، إلى الإدارة غير المباشرة من خلال قوى السوق بالسياسات و الحوافز الإيجابية والمساهمة الفعالة في بناء القدرات البشرية المؤهلة لزيادة الإنتاج كما ونوعا، بحيث يكون تأهيل قوة العمل مناسبة لاحتياجات السوق، و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في كافة المجالات لتخفيف عبء الميزانية العامة." (داودي، 2010، ص 46-47)

شكل رقم (3): سياسات التعديل الهيكلي



المصدر : علي صادق-أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية-بحوث و مناقشة ندوة عقدت

بالقاهرة- 1996 معهد العربي للتخطيط بالكويت - ص558

المبحث الثالث: تقنيات تخفيض الديون

المطلب الأول: مبادلة الدين بالأسهم

"يسمح المدين بموجب هذه الترتيبات للبنوك الدائنة ببيع مطالبها بالعملة المحلية بخصم، شريطة استخدام الحصيلة في استثمارات أسهم في مشروعات في البلد المدين، وبمعنى آخر فإن هذه المنهجية تشمل على قيام المقترض الأصلي بخصم في سوق التداول يتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، ويستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية وإعادة الإقراض وما إلى ذلك.

الفائدة التي تعود على الدائنين في مثل هذه الحالة هيأنهم يجدون استخداما لقروضهم بقيمتها الاسمية، بينما تتمثل الفائدة للمدين في تخفيض دينه. " (مجدي، 1998، 84-85).

تتبع غالبية عمليات مبادلة الدين بالأسهم (tbed – ytiuqe spaws) نمطا أساسيا يتمثل في الآتي:

- يقوم أحد البنوك التجارية ببيع دين قائم مقدم إلى أي منشأة (قطاع عام و خاص) في البلد المدين بخصم (20 % مثلا) .

- يقوم المستثمر (مثلا شركة متعددة الجنسية) بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم، ويقدمها للبنك المركزي في البلد المدين الذي يسدد الدين بقيمته الاسمية، أو بخصم بسيط بالعملة المحلية و بسعر صرف السائد في السوق.

- يحصل المستثمر على أسهم في البلد المدين باستخدام هذه العملة المحلية .

- يشترط في العادة في مثل هذه العملية ثلاث جهات رئيسية وهي:

البنوك التجارية : التي تتبع أوراق دينها أو تشترك في مقايضات الدين بالأسهم لتدعيم مركزها المالي من خلال التخلص من الديون.

المستثمرون :حيث تتيح مقايضة الدين بالأسهم بالنسبة للشركات الراغبة في الاستثمار في البلد المدين، إمكانية الحصول على العملة المحلية للاستثمار وبشروط جديدة، فكلما زاد خصم الدين الذي تعرضه البنوك وزاد السعر الذي يسدد به البلد المدين ، كلما زاد الحافز للدخول في عملية المقايضة .

الدول المدينة :والتي يكون عندها استعداد لتحويل ديونها الخارجية إلى أسهم بهدف الحصول على استثمارات جديدة ، يمكن إلى قطاع التصدير أو إحلال الواردات مما قد يؤثر على الميزان التجاري وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام .وكذلك فإن مثل هذه الاستثمارات قد تساعد على خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ومن ثم العائد الضريبي للدولة و الشكل التالي يوضح هذه العملية .(مجدي،1998،ص86)

"هناك أمثلة كثيرة لمبادلة الديون الخارجية بالأسهم من خلال اشتراك الجهات الثلاثة المعنية .ومن أهم هذه الحالات التقليدية شراء شركة "نيسان" لجزء من ديون المكسيك الخارجية حيث تم التالي:

- شراء شركة نيسان بمساعدة قسم الاستثمار (LATIN AMERICA CITI CORPS) 60

مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار .

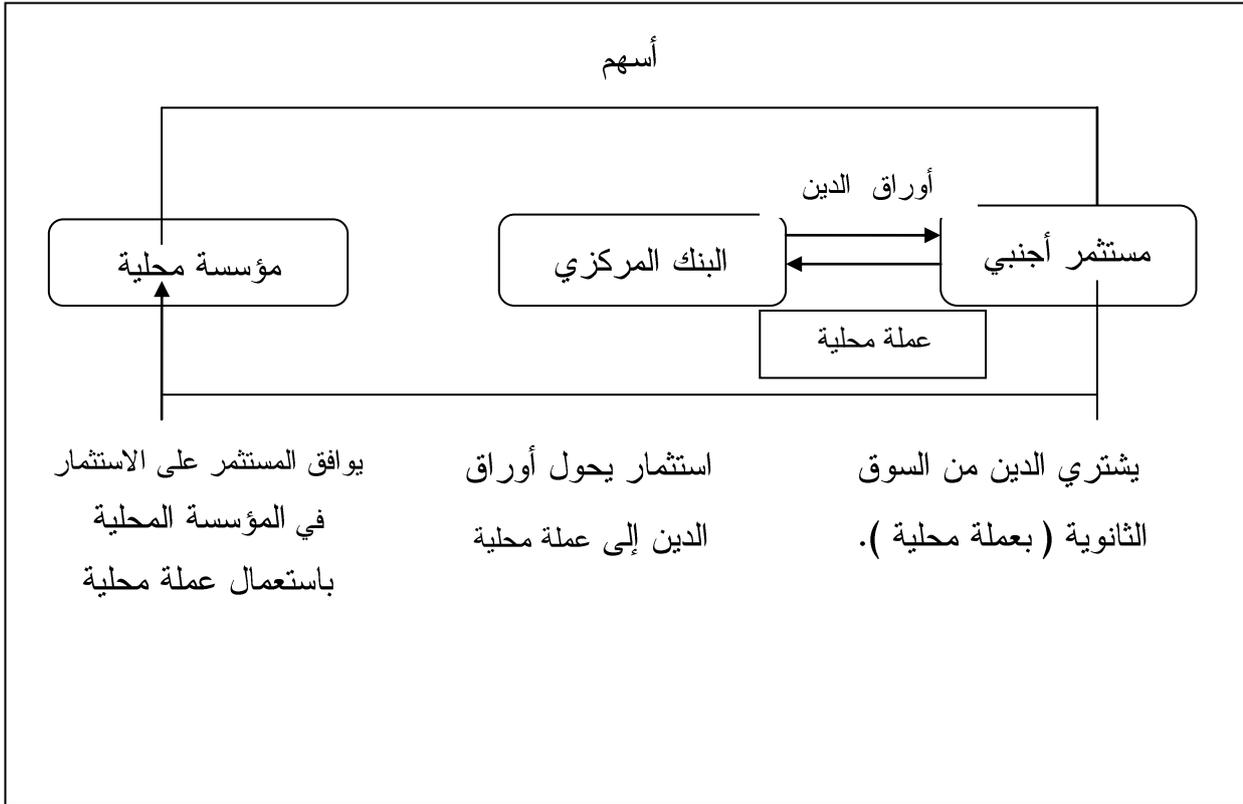
- سداد شركة نيسان لشهادة الدين في بنك المكسيك المركزي وحصولها مقابل ذلك على

54مليون بالعملة المكسيكية بسعر الصرف الرسمي.

- استخدام شركة نيسان للعملة المكسيكية التي حصلت عليها من البنك المركزي في هذه

الصفحة كزيادة لرأسمال فرعها في المكسيك.

الشكل رقم (4): مبادلة الدين بالأسهم (tbed – ytiuqe spaws)



تنتهجها الدولة المدينة، والتي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، فإذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي فإن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. " (مجدي، 1998، صص 88-89).

المطلب الثاني: مبادلة الدين ببعض عناصر التنمية

تعني عملية تحويل الدين الخارجي الى مشاريع التنمية البشرية (debt for development swp) مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد مدين ببعض عناصر التنمية البشرية كالتعليم، الصحة، والإنفاق على الطفولة المسعفة و غير ذلك، وتتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، و غالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية. (مجدي، 1998، صص 89).

"بحيث تؤثر على عناصر الاتفاق في البلد المدين من خلال :

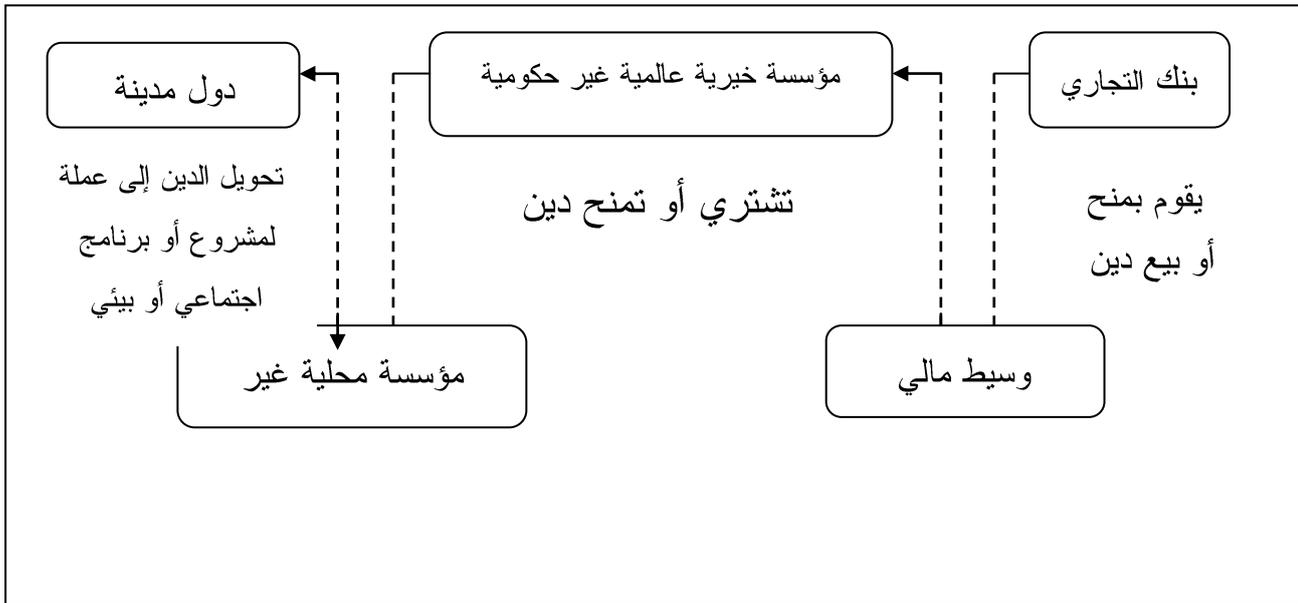
1 - إعادة شراء Buy back الديون بواسطة مؤسسة خيرية، من ثم المساهمة في تحويل مشروع تنموي معين، بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسات الخيرية في السوق الثانوي وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية.

2 - الإنفاقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين والتي تحول من قبل المصارف . " (بن عبيد ، 2016 ، ص 100- 101)

مثال : قرار بنك أمريكا (acirema fo knaB) منح 2 مليون دولار سنوي لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية (dnuf efil dliw dlrow) وذلك بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية.

كذلك قيام ستة بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونسيف (FECINU) لإنفاقها على بعض المرافق الاجتماعية في السودان.(مجدي ، 1998 ، ص 90)

الشكل رقم(5): مبادلة الدين بالتنمية (Debt for développement).



المطلب الثالث: مبادلة دين بدين آخر

" يتمثل هذا النموذج (Debt-rof - Debt spaws) بقيام صغار الدائنين باستبدال دين

بلد ما بدين بلد آخر عند قدرة أفضل على السداد وتهدف مثل هذه المبادلة إلى تنويع

الديون لبلد معين مما يقلل المخاطرة بشكل أو بآخر.

إن تطبيق هذا النموذج ينصب فقط على الديون الغير المجدولة إذا يتم شراءها بدون

تحديد نسبة من قيمتها فإنه يتم شراؤها بدون تحديد نسبة من قيمتها، ومن أهم عناصر

عملية شراء الدين ما يلي:

- تشكيل لجنة لإقرار القواعد المتعلقة ببرنامج شراء الديون.

- تتم دراسة الطلبات المقدمة في إطار برنامج تسوية الديون، وتقدم التوصيات للسلطات

المسؤولة.

الهدف من هذه الإجراءات إلى تخفيض حجم الدين العام، وهذا ما يساعد على

استعادة الجدارة الائتمانية للبلد، ومن ثم تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي." (بن عبيد ،

2016 ص101).

خلاصة الفصل :

إن إشكالية الديون الخارجية من أخطر وأعقد القضايا التي واجهتها اقتصاديات الدول النامية و كذلك ما واجه تلك الدول من صعوبات أثناء مفاوضاتها لإعادة جدولة ديونها الخارجية التي عجزت عن سدادها، مع الوقوف على آليات عمليات إعادة الجدولة بكل من نادي باريس و نادي لندن.

قد ظهر واضحاً من هذا الفصل أن الدوافع نحو تلك العملية هو المصلحة المشتركة لكلا الطرفين المدين و الدائن في الوصول إلى اتفاق حول عملية إعادة الجدولة، حيث أن العقوبات التي يتحملها المدين من جراء التوقف على السداد لا تمثل بالضرورة المكاسب التي يجنيها الدائن .

كما أن تخفيف عبء الدين من خلال إعادة الجدولة قد تسمح للمدين بزيادة استثماراته ومن ثم زيادة دخله وقدرته على السداد مستقبلاً الذي يعود على الدائن بالنفع من خلال حصوله على مستحقاته من المدين.

الحلول و المقترحات لحل مشكلة المديونية الخارجية وجهة نظر الدائنين، وهنا تبرز ثلاث حلول أساسية هي رؤية صندوق النقد الدولي والتي تقوم فكرته عند تشخيصه لمشكلة المديونية التي تعكس حالة العجز بميزان المدفوعات على إجراء التصحيح .

قد أوضح البحث أن برنامج التثبيت الذي يدعمها صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحقيق التوازن في الأجل القصير باستخدام السياسة المالية و النقدية و سعر الصرف أما برنامج التصحيح الهيكلي الذي يدعمه البنك العالمي يهدف إلى تحقيق التوازن في الأجل المتوسط و الطويل المدى باستخدام الإصلاح الهيكلي لكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة، ومن التقنيات الحديثة لتخفيض الديون مبادلة الدين بالأسهم و مبادلة الدين ببعض عناصر التنمية و مبادلة الدين بالسندات.

الفصل الثالث:

تطور المديونية

الخارجية للجزائر

خلال الفترة

2008-2015

تمهيد :

لقد لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات الذي ساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية مجموع الإيرادات من صادرات المحروقات .

لذلك فقد ظلت السياسات الاقتصادية المحلية وثيقة الصلة بالتغيرات في البيئة الخارجية حيث قامت في أواخر الثمانينات بالاقتراض المتزايد حتى وجدت نفسها تعيش أزمة مديونية خانقة بعدما شهدت أسعار النفط انخفاض قويا في السوق العالمي ترتب عنه تراجع كبير في حصيلة صادراتها من المحروقات ما ترتب عليه تدهور احتياطات الصرف وبلغت فيه المديونية الخارجية وخدماتها مستويات حرجة .

وعلى ضوء ما تقدم تم تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول: المديونية الخارجية خلال فترة 1980م-2006م.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2008-2015.

المبحث الأول: المديونية الخارجية خلال فترة 1980م-2006م.

المطلب الأول : المديونية الخارجية 1980م-1990م.

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار النفط عام 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة عليها من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980.

" لذلك تميزت فترة بداية الثمانينيات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية

منها وغير الضرورية، وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل، فعمت البطالة

وضعت مردودية المؤسسات العمومية التي خصصت لها استثمارات جد ضخمة خلال

فترة السبعينات، ذلك لجأت الدولة إلى توجيه استثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية،

كالطرق والسدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة وذلك باعتماد شبه كلي على موارد

خارجية، حيث استمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل

ومرتفعة الفائدة، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كلياً على تصدير المحروقات

فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث

بالفعل سنة 1986 عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 إلى

حوالي 10 دولار للبرميل) .

فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار

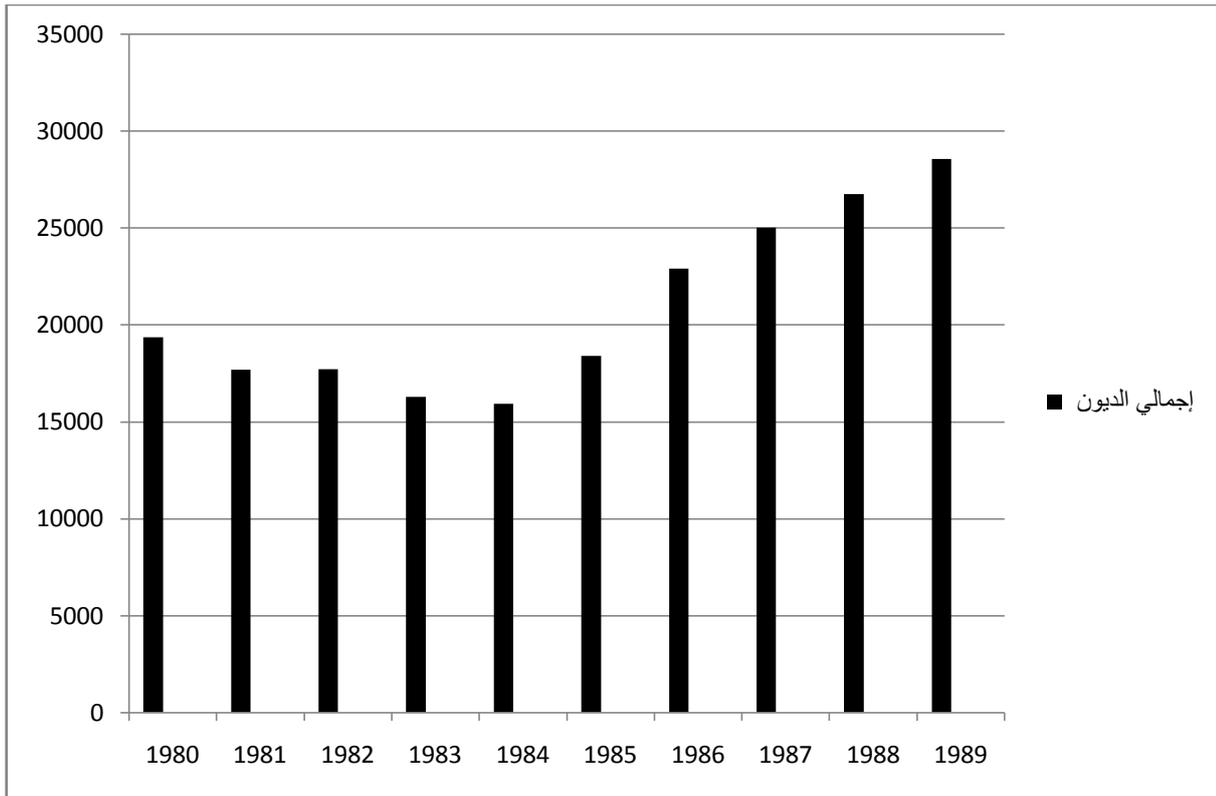
دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي نسبة 43%، مع العلم أن وزن المحروقات في

الميزان التجاري جد مرتفع ويصل إلى سقف 97% من قيمة الصادرات من السلع والخدمات. " (بهلول، 1999، ص291).

"لقد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات، فارتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك بحوالي 7 ملايين دولار، وتزامن ذلك مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون فهناك قروض قصيرة المدى تحصلت عليها الجزائر في 1986 وجب تسديدها في 1988، وقروض تحصلت عليها في 1987 وجب تسديدها في 1989 وهكذا تراكمت الديون الخارجية للجزائر حيث ارتفع مخزون هذه الديون بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و1989 منتقلا من 18.4 إلى 28.6مليار دولار. "

(c.n.e.s,1999 ,p.61).

الشكل رقم (6): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات (مليار دولار)

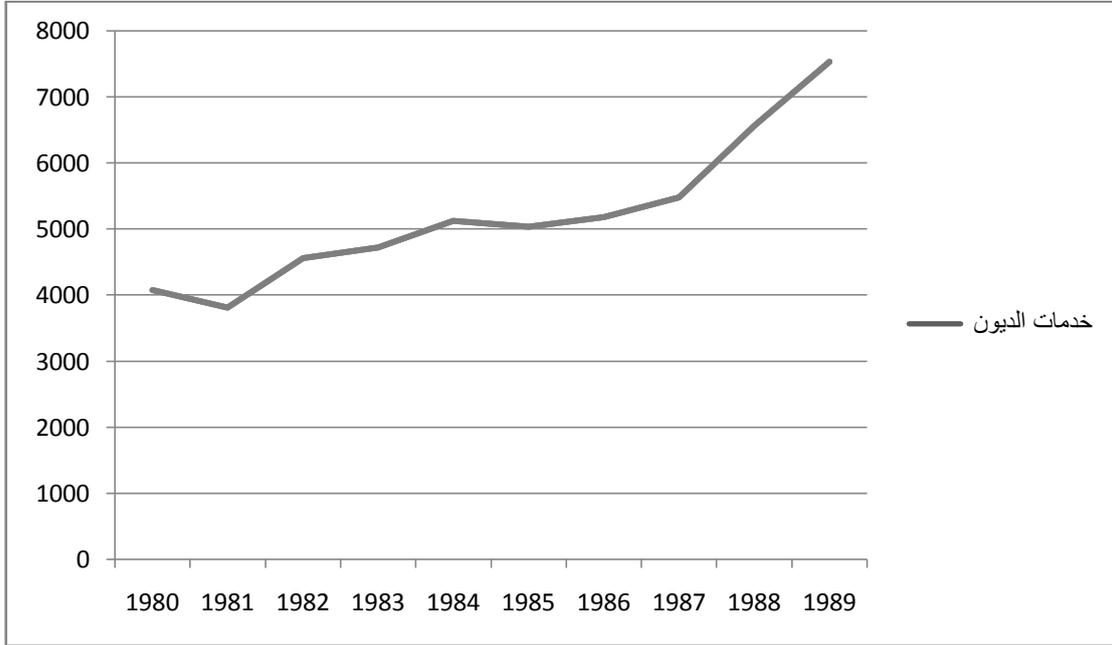


المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق 1

تمثلت التطورات الإجمالية للديون في فترة الثمانينات هي :

الانخفاض في إجمالي الديون في بداية الثمانينات وحتى سنة 1984 و هذا ما تؤكدته النسب السالبة لزيادة الديون، وبلغ إجمالي الانخفاض من سنة 1980 إلى 1984 ما قيمته 3415 مليون دولار، ليبدأ الارتفاع إجمالي الديون من سنة 1984 إلى 1985 بما قيمته 2457 مليون دولار، وبقي هذا الارتفاع مستمرا حتى سنة 1988 حيث بلغت الزيادة خلال خمس سنوات (من سنة 1984 إلى 1989) ما قيمته 12630 مليون دولار، مبرزا ذلك كله إلى تحسن أسعار البترول في بداية الثمانينات وانهارها في سنة 1986 .

الشكل رقم (7): تطور خدمات الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق 1

على عكس إجمالي الديون الذي يتميز بانخفاض محسوس في بداية الثمانينات، فإن خدمات الديون لم تنخفض إلا في سنة 1981 مقارنة بسنة 1980 أما خلال السنوات

الأخرى فكانت في ارتفاع مستمر كما ارتفعت خدمات الديون خلال الثمانينات بسرعة أكثر من أصل الدين وحينئذ انغلق فح الديون على الجزائر.

"إن نمو الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات كان يفوق كلا من الناتج

الوطني الإجمالي والصادرات وإن كانت نسبة النمو تتناقص إلى غاية سنة 1986 ثم

بدأت في الارتفاع بعد ذلك فيما يتعلق بنسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي

وإلى غاية سنة 1984 بالنسبة لنسبة إجمالي الديون إلى الصادرات، ثم تبدأ في الارتفاع

بعد ذلك لتبلغ 229% سنة 1989.

حيث بلغت نسبة خدمات الديون إلى الصادرات في سنة 1989 (80%)، ولم تكن

الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة تكفي لتغطية واردات شهر واحد."

(bel himer.1998.p68)

كما أن خدمات الديون كانت دوما تفوق الصادرات ووصلت إلى الضعف ابتداء من

سنة 1986، وهي وضعية جد خانقة ولذلك لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي نظرا

للوضعية الاقتصادية الخطيرة التي وصلت إليها .

"بعد انهيار مداخيلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينات لجأت إلى صندوق النقد

الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق، فلقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي

بالصندوق في نهاية 1988 والمقسم إلى أربعة أقساط بحيث كل قسط يمثل 25% من

حصة الدولة العضو في الصندوق، أما الأقساط الأخرى فيتم تقديمها في إطار ما يسمى ب

اتفاق التثبيت الذي تحدد له مدة 18 شهرا لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق، وهو

ما تضمنه خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في مارس 1989 وتم توقيع أول اتفاق بين الطرفين في 30 ماي 1989 بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1988. (الحامد، 2014، ص ص117-119).

المطلب الثاني : المديونية الخارجية خلال 1990م-2006م.

قطعت المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2006 ثلاثة مراحل بحيث عرفت :

- **المرحلة الأولى 1990-1993** : انخفاض إجمالي الدين بوتيرة متسارعة، إذ قفزت المديونية الخارجية إلى 25.72 مليار دولار أمريكي سنة 1993، أي بارتفاع قدر بنحو 9.34% عن سنة 1990، وقد تميّزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه انكماش معدل النمو الاقتصادي وتزايد وتيرة التضخم، حيث ارتفع إلى 20% سنة 1993، كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991، مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونه. (بن الطاهر، 2009، ص ص272-273)

-**المرحلة الثانية 1994-1999**: حيث أخذت الجزائر على عاتقها مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد بداية من 1994، ولجأت لطلب المساعدة من صندوق

النقد الدولي، واستلمت قرضا متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، مما أدى إلى ارتفاع الديون المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 13.18% من سنة 1994 إلى سنة 1996. ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر، حيث سجّل الدين المتوسط والطويل الأجل اتجاهاً تنازلياً لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي انخفض بنسبة 15.31%، منذ سنة 1996، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86%، إلا أنّ معدل خدمة الدين عرف ارتفاعاً محسوساً سنة 1998، حيث بلغ 47.5%، وهذا راجع إلى إبرام اتفاق القرض الموسّع الذي امتدّ من سنة 1995 إلى سنة 1998، ومن جهة أخرى إلى يرجع ارتفاع ديون الجزائر المقيّمة بالدين وبقية العملات بين سنتي 1997 و1998 بنسبة 14.17% و13.3% على التوالي، مقابل انخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 25 دولار أمريكي، انخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%. (cnes, 1999, p58)

-المرحلة الثالثة 2000-2006: سجّلت أسعار البترول تحسناً ملحوظاً، إذ بلغت

28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 أي ارتفعت بنسبة 37.19%، لتصل سنة 2006 إلى 61 دولار للبرميل وهكذا وصل مبلغ الصادرات من المحروقات إلى 21.7 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات، لتصل إلى 19.8%، كما تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة عتبة 10 ملايين دولار، غير أنّ عجز

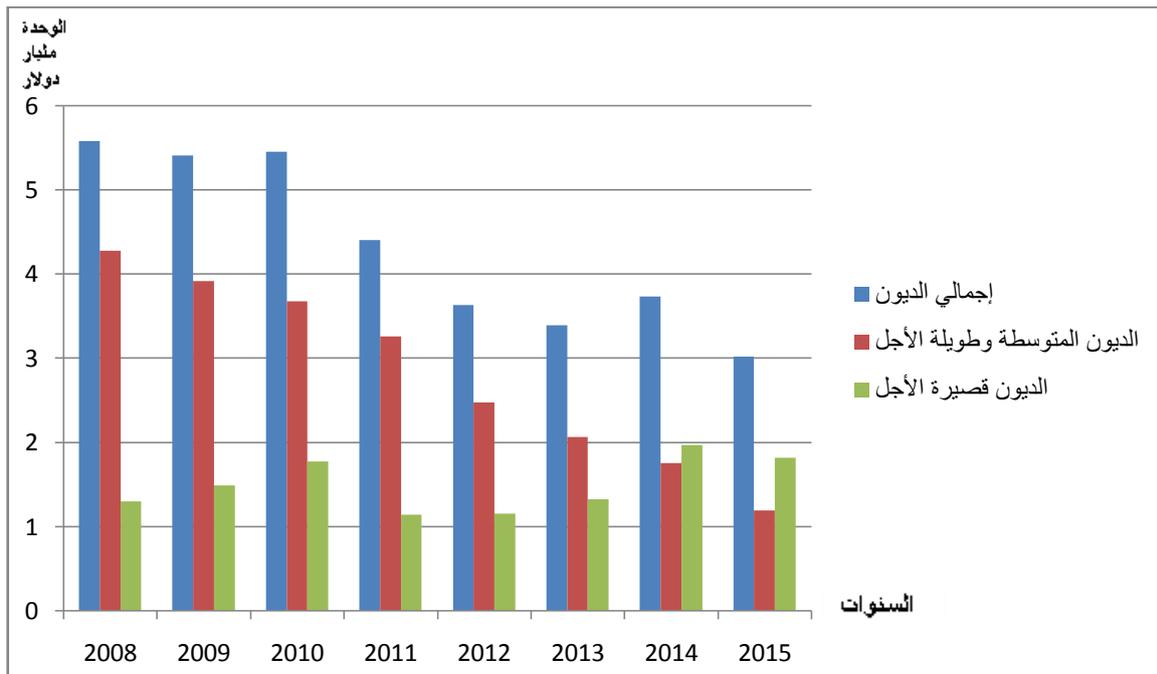
ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز، مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2002، كما ارتفعت ديونها متوسطة وطويلة الأجل سنة 2003 لتبلغ 23.35 مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة، خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له، كما ارتفعت الواردات لتصل إلى 13.3 مليار دولار، مقابل 12 مليار دولار سنة 2002 ومع إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفعت ديونها بالأورو في مقابل الدولار، واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار في مارس 2006. (الحامد، 2014، ص ص 122-128)

المبحث الثاني: : المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2008-2015.

المطلب الأول: تطور مخزون الدين الخارجي

خلال الفترة محل الدراسة تطور مخزون الدين الخارجي والمكون من إجمالي الديون والديون المتوسطة وطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل:

الشكل رقم (8): تطور مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم 2

من خلال الشكل الموضحة في نستنتج ما يلي :

-تقليص المديونية الخارجية لكن بوتيرة أقل، بحيث تراجع الدين الخارجي متوسط

وطويل الأجل إلى 3.263 مليار دولار في نهاية 2011 مقابل 3.679 مليار دولار في

نهاية 2010 و4.282 مليار دولار في نهاية 2008 .

- بعد استقرار في 2010 بواقع 5.457 مليار دولار (5.413 مليار دولار في نهاية 2009 و 5.585 مليار في نهاية 2008) انخفض إجمالي الدين الخارجي في 2011 إلى 4.405 مليار دولار، تحت تأثير كل من انخفاض الدين متوسط وطويل الأجل وانخفاض الدين قصير الأجل إلى 1.142 مليار دولار في 2011 حيث ارتفع هذا الأخير إلى 1.778 مليار دولار نهاية 2010.

يتمثل الدين القصير الأجل في تدعيم الشركات الأم لفروعها في الجزائر.

-فيما يخص السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 فقد بلغ الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل على التوالي : 2.479 مليار دولار ، 2.068 مليار دولار 1.760 مليار دولار 1.197 مليار دولار.

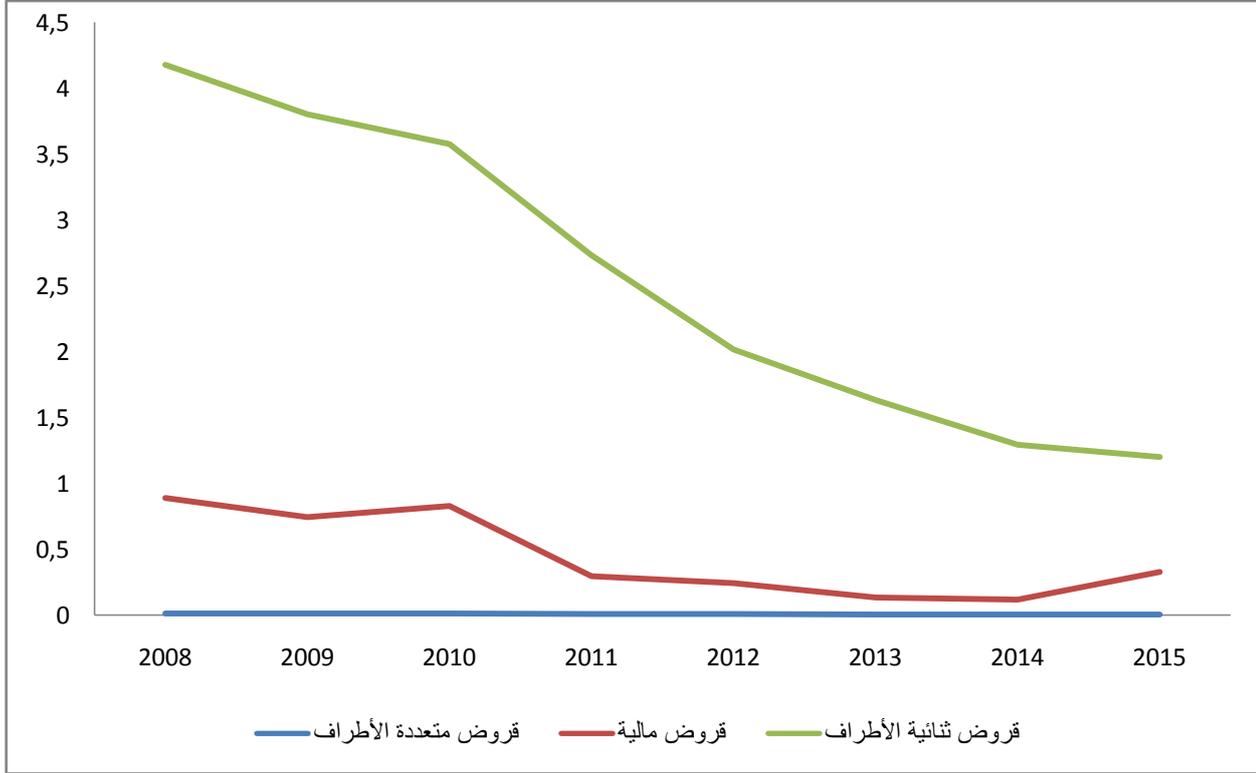
-ارتفع الدين الخارجي قصير الأجل ليتجاوز مستوى الدين في الأجلين المتوسط وطويل الأجل، ليبلغ 1.823 مليار دولار في نهاية 2015 مقابل 1.975 مليار دولار في نهاية 2014 (1.328 مليار دولار في نهاية 2013 و 1.158 مليار دولار في 2012).

أنظر الملحق رقم 2

المطلب الثاني: هيكل الدين الخارجي حسب مصدر القروض

خلال الفترة محل الدراسة كان هيكل الديون حسب مصدرها كالتالي :

الشكل رقم (9): هيكل الدين الخارجي حسب مصدر القروض (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم 3

من خلال الشكل نستنتج ما يلي :

1 هيمنة القروض ثنائية الأطراف، التي بلغت 1.498 مليار دولار بنسبة تقدر ب

44.10% نهاية 2013 مقابل 2.743 مليار دولار بنسبة 51.12% في 2010)

3.287 مليار دولار بنسبة 58.71% في 2008 تقلصت هذه الفئة من القروض

بنسبة 15.84% في 2013 وتمثل 72.43% من الدين متوسط وطويل الأجل (71.51

% في 2012 و74.72% في 2011)

2 - بالنسبة للقروض المالية، فقد انخفضت مستواها في 2015 إلى 0.323 مليار دولار بنسبة تقدر ب 3.30 % مقابل 0.820 مليار دولار في نهاية 2010 بنسبة 5.77% (0.879 مليار دولار في 2008 بنسبة 15.85 %).

3 - انخفاض التدرجي للقروض التجارية الغير مضمونة بلغت نسبتها 0.14% نهاية 2008 إلى غاية انعدامها في 2015.

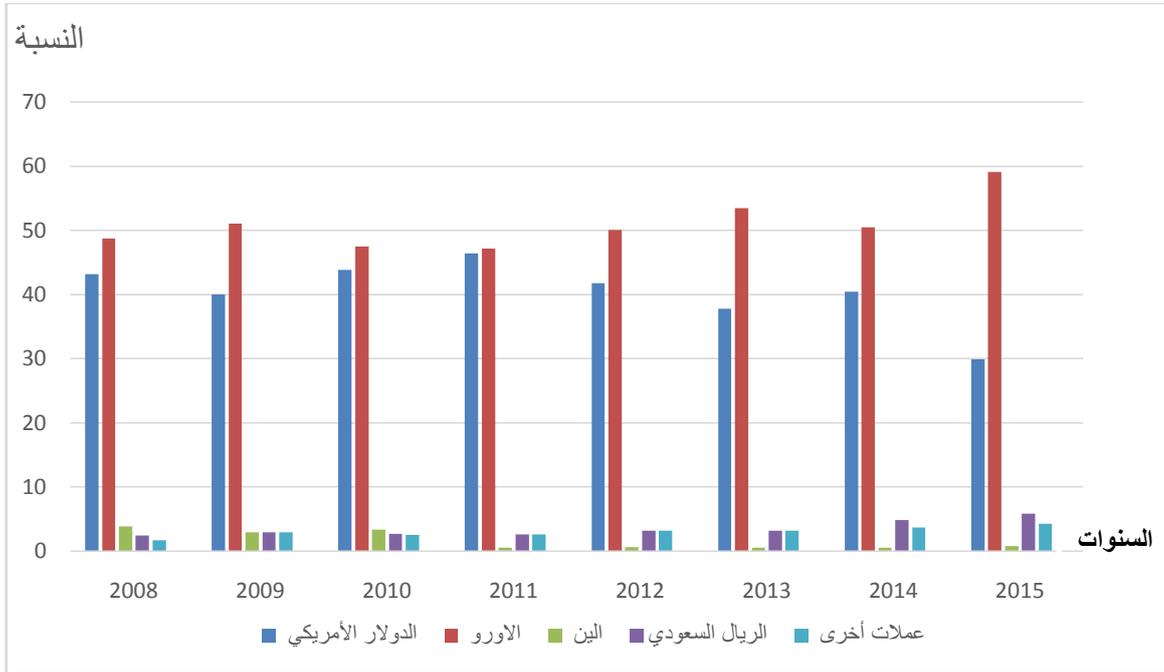
4 - استقرار في نسبة القروض المتعددة الأطراف بلغت 0.18% في 2008 مقابل 0.16% في 2012.

5 - انعدام القروض المعاد جدولتها خلال الفترة محل الدراسة وذلك لتسديدات الهامة والمسبقة للدين الخارجي للجزائر سنة 2006.

6 - استقرار في نسبة إصدارات السندية من 1.79% إلى 2.68%.
أنظر الملحق رقم 3 و4.

المطلب الثالث: هيكل الدين الخارجي حسب العملات

الشكل رقم (10): هيكل الدين الخارجي حسب العملة (%)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق 5

من خلال الشكل يتبين لنا أن هيكل الدين حسب العملة الصعبة يسجل انخفاض في

حصة الدولار الأمريكي لتصل إلى 29.90 % في نهاية 2015 مقابل 46.37 % في

2011 و 43.15 % في نهاية 2008 وفي حين ارتفعت حصة الأورو إلى 59.10 % في

نهاية 2015 مقابل 53.46 % في 2013 و 47.12 % في 2011 (48.73 % في نهاية

2008)، مع بقاء الحصة النسبية للعملات الأخرى جد منخفضة .

عرف سعر الأورو زيادة في قيمته ب 12.18 % بمتوسط سنوي مقابل الدولار في

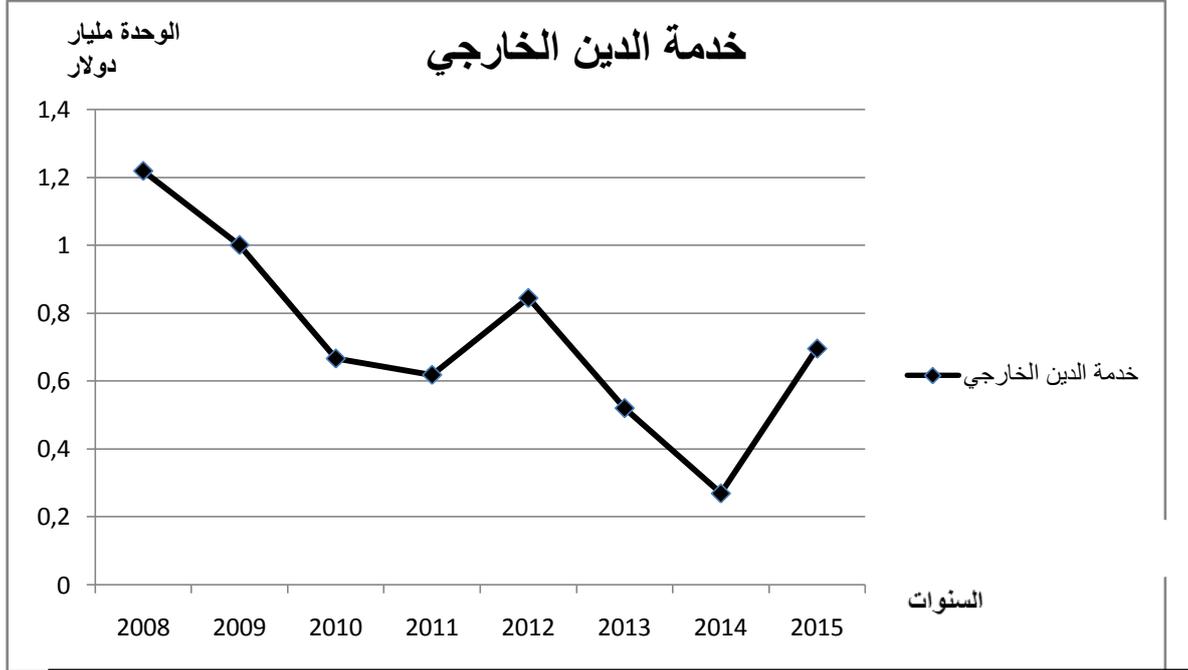
2014، منتقلا من 1.3779 دولار لوحد أورو نهاية 2013 إلى 1.2101 دولار لوحد

أورو نهاية 2014.

المطلب الرابع : خدمة الدين الخارجي

تطورت خدمة الدين الخارجي خلال الفترة 2008-2015 كما يلي :

الشكل رقم (11): خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق 6

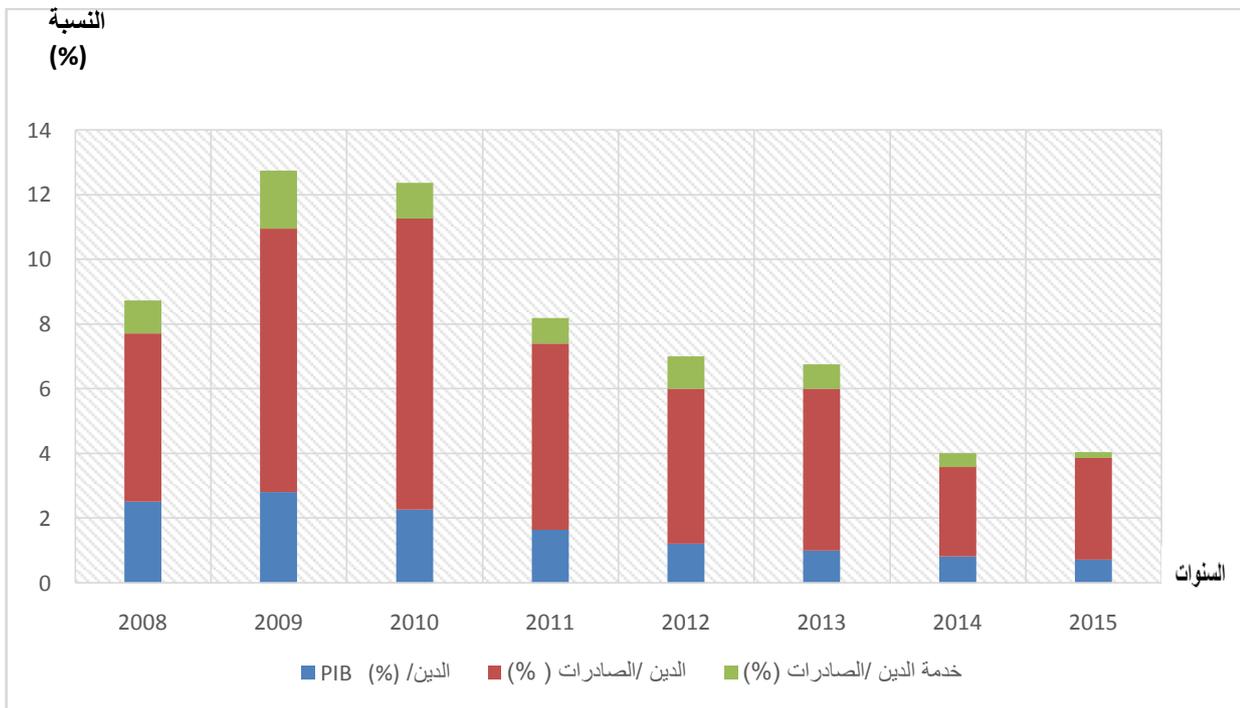
بلغت خدمة الدين في 2008 الى 1.218 مليار دولار لتصل في 2009 إلى 1 مليار دولار وبالتالي تراجع خدمة الدين الخارجي إلى 0.269 مليار دولار نهاية 2014 مقابل 0.520 مليار دولار في سنة 2013 و0.844 مليار دولار في 2012 نتيجة لذلك بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي 0.42 % في نهاية 2014 (0.17 % في 2013 و0.68% في 2012) تؤكد هذه النسب المنخفضة لخدمة الدين الخارجي على استدامة الديون في ظرف يتميز بحدة الصدمة الخارجية .

" يفسر الانخفاض لمستوى الدين الخارجي بالتعبئة المنخفضة في 2015 (58 مليون دولار) وبسداد أصل قدره 582 مليون دولار وبتأثير التقييم لصالح الجزائر (94 مليون دولار على الديون في نهاية 2014". (www.bank of algeria.dz).

المطلب الخامس: مؤشرات المديونية الخارجية

خلال الفترة محل الدراسة تطورت المؤشرات المديونية الخارجية على النحو التالي :

الشكل رقم (12): مؤشرات المديونية الخارجية (%)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق 7

إن هذه المؤشرات تعكس التحسن الواضح في وضعية المديونية الخارجية وهي تتمثل

فيما يلي :

1 - واصلت نسب مؤشر (الدين/PIB) تراجعاً إلى 0.72 % سنة 2015 مقابل 2.51% نهاية 2008 و 2.81% نهاية 2009 .

2 - ارتفاع المستمر لنسب مؤشر (الدين / صادرات) إلى 5% نهاية سنة 2013 ثم ليتراجع إلى 2.77% في 2014 بسبب انخفاض سعر البترول بداية من هذه السنة لتصل إلى 99 دولار للبرميل الواحد.

3 - يعتبر المستوى المتدني لنسب مؤشر (خدمة / صادرات) بلغت 0.42% في 2014 و 0.8% في 2011 معبرة عن قابلية استمرار الدين الخارجي للجزائر. أنظر الملحق 7 .

المديونية الخارجية وانخفاض أسعار البترول سنة 2014

" في هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولاراً في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 48 دولاراً مطلع العام 2015 وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72 % ". (مرغيت، ص 1).

و قد أثر هذا الانخفاض على اقتصاد الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال :

1 - انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط :

فقد تراجعت مداخيل صادرات المحروقات بـ 43.4% حيث بلغت 58.46 مليار دولار في

2014، 33.08 مليار دولار في 2015. (www.bank of algeria.dz)

2 - سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18.08 مليار دولار في 2015 (مقابل شبه توازن في 2014).

3 - سجل ميزان المدفوعات عجز قدره 5.88 مليار دولار في سنة 2014 ليرتفع سنة 2015 إلى 27.54 مليار دولار.

4 - انخفض قائم احتياطات الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية 2015 وبذلك تكون احتياطات الصرف تراجعت . " (www.ons.dz)

5 - صندوق ضبط الإيرادات:

بلغت قيمة الصندوق سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دينار أو ما يعادل 51.18 مليار دولار وعرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار ما يعادل 40.55 مليار دولار أي أنه فقد خلال سنة واحدة جراء الاقتطاع منه 10.63 مليار دولار واستمر الصندوق بالتراجع حيث ساهم انخفاض سعر النفط وعدم تمكن من اضافة موارد جديدة في الصندوق . (www.eco-algeria.com).

"يتوقع سياسيون وخبراء اقتصاد في الجزائر أن يكون إعلان البنك الأفريقي للتنمية إقراض بلادهم تسعمائة مليون يورو (995 مليون دولار)، فاتحة لمجموعة قروض أخرى بعد امتناع استمرار سنوات، من أجل مواجهة مطالب اقتصادية واجتماعية ملحة . "

(www.aljazeera.net)

"وكان البنك الأفريقي للتنمية أعلن في الثاني من نوفمبر موافقة مجلس إدارته على منح الجزائر هذا القرض لمساعدتها في دعم برنامج التنافسية الصناعية والطاقة، ومن أجل ضبط الأوضاع المالية للبلاد من خلال تحسين تعبئة الإيرادات وترشيد النفقات، والمساهمة في خلق اقتصاد متنوع وثروة داخلية.

كما أشار البنك إلى أن هذا القرض يأتي بعد تراجع مداخيل الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط؛ مما يفرض على الجزائر -وفق رؤيته- تطبيق سياسة اقتصادية حذرة تقوم على التحكم في الميزانية ودعمها.

ويعد هذا القرض الأول من نوعه منذ السداد المبكر للديون الخارجية عام 2008، التي قاربت 33 مليار دولار أواخر 2007. (جريدة الخبر اليوم بتاريخ 28 ديسمبر 2016) .

"من جانبه، توقع أستاذ الاقتصاد بجامعة البليدة فارس مسدور أن يكون هذا القرض فاتحة لقروض أخرى.

ورغم أنه عبّر في حديثه عن مخاوفه من تحول هذه القروض إلى وسيلة ضغط على الجزائر، فإنه يرى أن الأمر المطمئن هو أن هذا القرض مصدره مؤسسة مالية تمتلك فيها الجزائر ودائع مالية، وذلك يعني أنها تستغل هذه المساهمة. وبخصوص الخيارات التي تملكها الجزائر في المرحلة الراهنة، والتي تمكنها من تفادي المديونية الخارجية، وتحقق التنوع الاقتصادي بعيدا عن النفط والغاز.

لكنه أضاف أن ذلك مشروط بفتح الباب واسعا أمام الشراكة الأجنبية الجادة، على غرار فتح مجال الاستثمار الفلاحي للصينيين، إلى جانب الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع المناطق الاقتصادية الحرة. " (جريدة الشروق 3 نوفمبر 2016)

خلاصة الفصل :

ارتفع عبء المديونية الخارج بشكل كبير خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات بسبب انهيار أسعار البترول حيث ازدادت الحاجة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي وتزامن ذلك مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون .

مع ارتفاع سعر البترول في الألفية أدى إلى انخفاض إجمالي الديون وتجاوز الأزمة الخانقة التي مرت بها الجزائر إلا أن ارتباط المديونية الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات يشكل تحديا خطيرا رغم أنه خلال السنوات الأخيرة تشهد أسعار النفط تقلبات إلا أن الديون الخارجية لا زالت بمستويات منخفضة .

خاتمة

المديونية الخارجية أزمة عانت منها الدول النامية خاصة في الثمانينات وذلك لأسباب عديدة منها العجز في ميزان المدفوعات ، ارتفاع أسعار الفائدة وغيرها من الأسباب نتيجة لذلك توجهت هذه الدول بشدة للاقتراض من الخارج ما أدى بها إلى حالة تراكم الديون الخارجية وعدم قدرة على السداد .ونجمت عنها آثار خطيرة منها آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية.

أمام تلك الآثار الخطيرة لأزمة المديونية الخارجية لم تقف دول العالم مكتوفة الأيدي بل وجهت كل جهودها لمواجهة هذه المشكلة وراحت تطرح أشكالاً من الحلول عسى أن تجد مخرجاً ومن أهمها إعادة جدولة الديون واللجوء إلى نادي باريس في حالة الديون الرسمية أما الديون الخاصة باللجوء إلى نادي لندن .

حلول أخرى وجهت من طرف المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي اعتبرت ظهور الأزمة نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية الداخلية لذلك كان لزاماً وضع برنامج للدول المدينة على أمل ترشيد المسار الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الداخلية الخارجية وهي أساساً برامج تتكون من جانبين، جانب التثبيت قصير المدى ويسهر عليه صندوق النقد الدولي يهدف إلى إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، وجانب التصحيح ويسهر عليه البنك العالمي طويل المدى يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

بروز تقنيات حديثة لتخفيض الديون من أشكالها مبادلة الدين بالأسهم ومبادلة الدين ببعض عناصر التنمية ، مبادلة دين بدين آخر.

لقد لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات الذي ساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية مجموع الإيرادات من صادرات المحروقات ولذلك فقد ظلت السياسات الاقتصادية المحلية وثيقة الصلة بالتغيرات في البيئة الخارجية؛ حيث عانت الجزائر من ارتفاع مديونيتها خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات بسبب انهيار أسعار البترول حيث ازدادت الحاجة لاقتراض من الخارج الأمر الذي أدى إلى تراكم ديونها الخارجية .

أما فترة التسعينيات فتميزت بالاتصالات الرسمية والمتعددة بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية حيث سمحت عملية إعادة الجدولة للجزائر من توفير عدة ملايين من الدولارات مكنتها من تجاوز الأزمة الخانقة التي مرت بها ولكن أدى ذلك إلى ارتفاع في إجمالي الديون ، الذي بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 1998 وبصفة خاصة سنة 2000 مع الارتفاع القياسي لأسعار البترول .

خلال السنوات الأخيرة شهدت تقلبات في أسعار النفط إلا أن المديونية الخارجية تحافظ على مستوى منخفضة ولكنها لا تزال ترتبط بالمحروقات ارتباطا عضويا .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. برباص، الطاهر. (2009). أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
2. برتيليمي، جون كلود. (1996). ديون العالم الثالث. ط1. بيروت: منشورات عويدات.
3. بن الطاهر، الحسين. (2008). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة.
4. بن عبيد، فريد. (2016). مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية. ط1. الجزائر: دار الوفاء للطباعة و النشر.
5. بهلول، محمد بلقاسم حسن. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. بوطيبة، فيصل. (2004). أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير. جامعة تلمسان.

7. جنوحات، فضيلة. (2006). إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. الحامد، نور الدين. (2014). أثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية . ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
9. حماد عبد، إياد. (2008). أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل معالجتها. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد الثاني.
10. ختار، ولد الشيباني. (2014). المديونية الخارجية لموريتانيا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة تلمسان.
11. رمزي، زكي. (1978). أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
12. رمزي، زكي. (1987). أزمة القروض الدولية . ط1. القاهرة: المستقبل العربي.
13. زياد بن علي ، عربية. (1999). المديونية العربية الخارجية . مجلة المال و الصناعة بنك الكويت الصناعي . عدد.13
14. سليمان، وهيبه. (2016). إدارة المديونية الخارجية . ط 1. عمان: دار الإبتكار للنشر والتوزيع.

15. الشبيب، دريد كامل صالح. (2001). تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية حالة الجزائر و الأردن . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .جامعة وهران.
16. عبد الحميد مرغيت . (د.ت). تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
17. عبد الشفيق، محمد عيسى. (2002). المديونية العربية. الإمارات : مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
18. عجيمة، محمد عبد العزيز. (2000). التنمية الاقتصادية. الإسكندرية : الدار الجامعية.
19. عزازي ، فريدة. (2013). نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية و علوم التسيير . جامعة الجزائر.
20. العقلا، محمد بن علي. (1999). مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

21. علي صادق .أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .
22. عيسى محمد الغزالي و بلقاسم العباس.(2004). ادارة الديون الخارجية . سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية .العدد الثلاثون .
23. لطرش، ذهبية.(2009). الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية .عنوان المداخلة دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .جامعة فرحات عباس، سطيف.
24. مجدي، محمود شهاب.(1998). الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
25. مسعداوي، يوسف.(2014). دراسات في المالية الدولية.ط 1.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الأجنبية :

- 1.Beilhimer ammar . la dette exterieure de l algerie. Casbah edition.alger.1998.
- 2.Benoit de la chapelle bizot.la dette des pays en developpement .la documentation francaise.paris 2001

3. Cnes.la detteexterieure de pays du sud .colloque international .alger .4-5-6 decembre1999
4. Elias .gannage.economiedel endettement international puf .1994 .
5. Ighemat arzki . la crise de l endettement des pays en developpement .1982-1990.edition enap

المواقع الالكترونية :

1. www. Aljazeera.net
2. <http://www.elkhabar.com>
3. <http://www.echoroukonline.com>
4. www.eco-algeria.com
5. [www.bank of algeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz)
6. www.ons.dz

الملاحق

الملحق 1: تطور الديون الخارجية خلال فترة الثمانينات (مليار دولار)

السنوات المؤشرات	1983	1982	1981	1980
اجمالي الديون	16285	17728	17682	19359
نسبة زيادة الديون(%)	-8.1%	0.26%	-8.7%	-3.5%
خدمات الديون	4727	4563	3815	4084
نسبة ارتفاع خدمات الديون(%)	3.6%	15.6%	-6.5%	55.7%
نسبة اجمالي الديون الى الناتج الوطني الاجمالي(%)	37%	45%	43%	47%
نسبة اجمالي الديون الى الصادرات(%)	127%	134%	117%	128%
نسبة خدمات الديون الى الصادرات(%)	42%	37%	27.9%	28.9%

السنوات المؤشرات	1989	1988	1987	1986	1985	1984
اجمالي الديون	28574	26745	25022	22906	18401	15944
نسبة زيادة الديون(%)	%6.6	%6.8	%9.2	%24.4	%15.4	%2.1-
خدمات الديون	7530	6564	5481	5185	5041	5125
نسبة ارتفاع خدمات الديون(%)	%14.7	%19.7	%5.7	%2.8	%1.6-	%8.4
نسبة اجمالي الديون الى الناتج الوطني الاجمالي(%)	%39	%37	%35	%31	%35	%34
نسبة اجمالي الديون الى الصادرات(%)	%229	%284	%223	%210	%142	%125
نسبة خدمات الديون الى الصادرات(%)	%80	%83	%50	%50	%37	%38

Source :mourad ben achencho,dette et democratie , echarifa alger, p 100

الملحق 2: تطور مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1.197	1.760	2.068	2.479	3.263	3.679	3.921	4.282	ديون طويلة ومتوسطة الأجل
1.823	1.975	1.328	1.158	1.142	1.778	1492	1.303	ديون قصيرة الأجل
3.020	3.735	3.396	3.637	4.405	5.457	5.413	5.585	إجمالي الدين الخارجي

المصدر: بنك الجزائر

الملحق 3: تطور هيكل الدين الخارجي (مليار دولار)

2011	2010	2009	2008	
0.007	0.009	0.010	0.010	قروض متعددة الأطراف
0.100	0.100	0.100	0.100	إصدارات سنديّة
2.437	2.743	3.057	3.287	قروض ثنائية الأطراف
0.284	0.820	0.733	0.879	قروض مالية
0.003	0.007	0.021	0.006	قروض تجارية غير مضمونة
0.000	0.000	0.000	0.000	قروض إعادة الجدولة

2015	2014	2013	2012	
0.001	0.002	0.002	0.006	قروض متعددة الأطراف
00.0	0.100	0.100	0.100	إصدارات سنديّة
0.873	1.175	1.498	1.776	قروض ثنائية الأطراف
+0.323	0.112	0.128	0.232	قروض مالية
0.000	0.000	0.000	0.002	قروض تجارية غير مضمونة
0.000	0.000	0.000	0.000	قروض إعادة الجدولة

المصدر: تقرير بنك الجزائر

الملحق 4 : تطوير هيكل الدين الخارجي (%)

2011	2010	2009	2008	
0.007	0.009	0.18	0.18	قروض متعددة الأطراف
0.100	0.100	0.100	0.100	إصدارات سنديّة
2.437	2.743	3.057	3.287	قروض ثنائية الأطراف
0.284	0.820	0.733	0.879	قروض مالية
0.003	0.007	0.021	0.006	قروض تجارية غير مضمونة
0.000	0.000	0.000	0.000	قروض إعادة الجدولة

2015	2014	2013	2012	
0.03	0.05	0.06	0.16	قروض متعددة الأطراف
0.00	2.68	2.94	2.72	إصدارات سنديّة
30.23	31.46	44.10	48.07	قروض ثنائية الأطراف
3.30	3.00	3.77	6.34	قروض مالية
0.00	0.00	0.02	0.05	قروض تجارية غير مضمونة
0.000	0.000	0.000	0.000	قروض إعادة الجدولة

المصدر : تقرير بنك الجزائر

الملحق 5 : تطور هيكل الدين الخارجي حسب العملات (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
29.90	40.41	37.80	41.78	46.37	43.84	40	43.15	الدولار الأمريكي
59.10	50.41	53.46	50.00	47.12	47.49	51	48.73	الارو
0.80	0.61	0.61	0.66	0.59	3.37	3	3.87	الين
5.90	4.87	3.23	3.22	2.63	2.77	3	2.52	الريال السعودي
4.30	3.70	3.23	3.22	2.63	2.54	3	1.73	عملات أخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع

Source :rapport annuel de la banque d'algerie

الملحق 6 : تطور خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)

السنوات	خدمة الدين الخارجي	نسبة خدمة الدين الخارجي
2008	1.218	1.03
2009	1	2.1
2010	0.666	1.1
2011	0.618	0.8
2012	0.844	0.68
2013	0.520	0.17
2014	0.269	0.42
2015	0.695	1.83

المصدر : بنك الجزائر .

الملحق 7 : تطور مؤشرات المديونية الخارجية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة / المؤشر
0.72	0.82	1.0	1.21	1.65	2.27	2.81	2.51	الدين / (PIB) (%)
3.15	2.77	5	4.8	5.75	9	8.14	5.2	الدين/الصادرات (%)
1.83	0.42	0.76	1	0.8	1.1	1.80	1.03	خدمة الدين/ الصادرات (%)

المصدر : تقارير السنوية لبنك الجزائر.